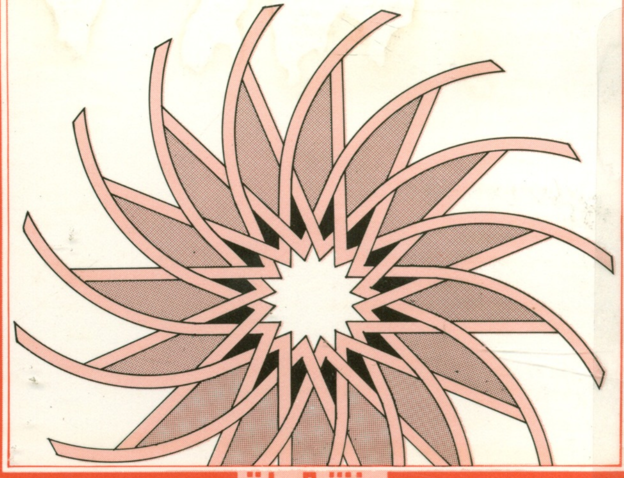
د. عبد العلي الودغيري

هو الذي رأى

نحو سياسة ثقافية جديدة



منشورات عكاظ


نحو سياسة ثقافية جديدة

د. عبد العلي الودغيري

هو الذي رأى

نحو سياسة ثقافية جديدة

منشورات عكاظ

هذه الكلمات

هذه كلمات كتبت على فترات متباعدة، وأوحت بها مناسبات عدة. وبعضها نشر من ذي قبل في ركن أسبوعي من جريدة (العلم) المغربية بعنوان (هو الذي رأى)، وبعضها نشر في غير ذلك المكان. ولكنه رغم اختلاف الزمن والمناسبة، ظلت القضية عندي واحدة، فكنت أجيل النظر فيها تارة بعد أخرى، وأعاود التأمل والتفكير كلما أتيحت لي فرصة جديدة.

وهذه كلمات، على قصرها وقصورها، حاولت أن أجعل منها مرآة صافية أرى فيها وجه ضميري مبتسما، وإشراقة نفسي مطمئنة راضية. ملبيا نداء واجبي في النضال ـــ بما أستطيع ـــ من أجل مجتمع تسود فيه القيم الثقافية والمبادىء الفكرية والحضارية التي آمنت بها، وهي المبادىء والقيم التي تحتاج الى سياسة ثقافية جديدة تقام على دعائمها، ويكون من أهم ثوابتها وبنودها الأساسية :

ـ الوعي بخصوصيات المجتمع وهويته، ومكونات شخصيته وعناصر انسيته،والعمل على احترامها ومراعاتها في كل تخطيط سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي. وفي مقدمة هذه العناصر والمكونات : الاسلام دينا وحضارة، والعروبة لسانا وتاريخا ومصيرا مشتركا.

ـ التحرر من التبعية الثقافية الأجنبية لغة وفكرا وتعليما، وإعطاء السيادة المطلقة والاحترام اللازم للغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية وفرضها في كل مجال.

ـ التفتح على الآخر والاعتراف به، والاقتراب منه، والتعاون معه، والاستفادة من خبرته، ولكن من غير خضوع أو تفريط، ولا شعور بالضعف أو إحساس بالنقص.

ـ ضمان حرية الرأي والفكر في إطار من الالتزام والمسؤولية، ليتوفر المناخ السليم المشجع على العمل الجدي والانتاج المفيد.

ـ العمل على دمقرطة التعليم والثقافة، وتعميمهما والقضاء على النخبوية.

ـــ القيام بثورة ثقافية لأنها هي الحل الوحيد لاستئصال كل الأمراض والآفات الاجتماعية المزمنة والمستعصية، كالفساد الاداري، والرشوة، والمحسوبية، والتسيب، والتطاول على الحق والقانون، والوصولية، والتدهور الأخلاقي، وغير ذلك.

ـــ اعتبار التنمية الثقافية شرطا أساسيا وضروريا في كل تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

. تلك خلاصة القضية التي تبنتها هذه الكتابات، ودافعت عنها. والله ولي التوفيق.

عبد العلي الودغيري

هويتنا الثقافية (1)

إنه من البداهة أن نقول : إن المغرب دولة إسلامية أولا. وعربية ثانيا. ودولة تنتمي إلى حظيرة العالم ثالثا، وان موقعه الجغرافي قد جعل منه نقطة اتصال بين حضارات الشرق والغرب والشمال والجنوب، وإنه من الطبيعي كذلك أن تكون هذه المعطيات الأولية قد أسهمت في تكوين العناصر الأساسية لشخصيته الثقافية ذات الأبعاد الأربعة التالية : وهي البعد الاسلامي، والبعد العربي، والبعد الوطني، والبعد الانساني.

فالاسلام باعتباره دينا يحمل رسالة حضارية، هو أول عنصر من عناصر هذه الثقافة وأقواها تأثيرا وأشدها ثباتا. لقد دخل الاسلام إلى المغرب منذ أربعة عشر قرنا، فأدخل إليه كل ما تضمنته الدعوة المحمدية من مبادىء الخير والهداية والسلام. فوحد عناصره، وكون به دولا تعاقب وجودها فيه منذ الفتح

1) نشر بجريدة العلم في حلقات ابتداء من : 1982/3/13.

إلى اليوم دون انقطاع، وجعل منه قوة صمدت في وجه كل حملات الغزو العسكري والصليبي، وشيد مدنية امتد إشعاعها إلى انحاء إفريقيا وأوربا.

وشملت هذه المدنية كل ما تشمله حضارات الأمم العريقة من مناحي الفكر والعلم والعمران، والفن والسياسة والأدب والاقتصاد، وظلت حضارة الاسلام وتعاليمه في المغرب هي الذخيرة التي يفزع إليها المغاربة عندما يجدون أنفسهم مجردين من كل سلاح. فبالاسلام وحضارته تسلح المغاربة لمواجهة الغزو البرتغالي والاسباني. وبهما أيضا تسلحوا لمقاومة الاستعمار الاستيطاني الحديث المتمثل في فرنسا وإسبانيا. وباسم الاسلام شيدت أولى مدارس العلم وجوامع العرفان، وكون المغرب لنفسه عبر الحقب الطويلة حصيلة من العلماء والفقهاء والفلاسفة والأطباء ورجال الأدب والفن. وبعبارة أخرى، إن الاسلام هو الذي صنع المغرب ووحده وقواه في كل المجالات.

وإذا كانت بعض الدول الاسلامية قد عرفت ما عرفته من انحرافات دينية، وطوائف متغالبة، ونزعات متخاصمة أبعدتها قليلا أو كثيرا عن نقاء الديانة السماوية، فإن المغرب هو من الدول القليلة التي احتفظت بتماسكها الديني ووحدتها المذهبية. فكان اعتصامه بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية

خير ملجأ يلوذ به من شر الفتن والانقسامات. ولذلك ظل قلعة حصينة، وصخرة تتكسر عليها كل النزوات والاختلافات التي مزقت غيره من جهات العالم الاسلامي وأنهكت جسمها وقواها.

ولقد بلغ تغلغل الاسلام في نفوس المغاربة حدا جعل الطابع الصوفي خاصية من أبرز خصائص الفكر المغربي، لم يظهر فقط في حلقات الزوايا والرباطات، وفي كتابات الصوفيين ومؤلفاتهم العديدة، بل ظهر أيضا واضحا في حياة الناس ومعاملاتهم اليومية، وأثر في أساليب الأدباء والكتاب. أما الطرق الصوفية فقد تجاوز انتشارها وتأثيرها حدود الوطن ليمتدا إلى ربوع إفريقيا وبلدان المشرق العربي والاسلامي.

وإن بلادنا بعد لتزخر بتراث إسلامي عظيم تجمع لديها عبر القرون الطويلة. وهو يتمثل فضلا عن المكتوب والمسطور، في عادات المغاربة وتقاليدهم الاسلامية المتوارثة، وفي مراسيم أعيادهم وأفراحهم وأحزانهم، وفي لباسهم وطريقة أكلهم، وفي فنهم المعماري وصناعاتهم... وكل هذا التراث يتطلب منا اليوم حرصا شديدا على صيانته وحفظه من الضياع والتلف، واسترداد ما سرق منه، وما تفرق في أنحاء المعمور. كما يتطلب منا إحياءه ونشره، وتوثيقه والتعريف به، في الداخل والخارج،

لأنه إرث من أعز ما آل إلينا من حضارة الآباء، ومهارة الأجداد، وركن أساس من أركان إنسيتنا المغربية.

والاسلام اليوم باعتباره رسالة حضارية صنعت ثقافتنا، ووحدت أهدافنا وصفوفنا، قد أصبح مرمى كل طاعن، ومقصد كل مُزيِّف. ولذلك نحن مطالبون بإظهاره على وجهه، وإبطال كل ما ينسب إليه زورا، ومحاربة كل من يركبه مَوْجةً، ويتخذه قناعا. فباسمه سلوا أمضى السيوف، وركبوا «شُهْب البغال»، وارتكبوا أبشع الجرائم، وحَمَّلوا الناس فوق ما يحتملون.

والعروبة بعد ذلك، هي العنصر الثاني الذي يدخل في تكوين ثقافتنا. فثقافتنا ثقافة عربية لأننا جزء من الأمة العربية، ولأن لغتنا هي اللغة العربية، لغة الدين والقرآن التي وحدتنا كما وحدنا الاسلام.

وحين دخل الدين الاسلامي إلى المغرب وبنى لنا ما بناه من مفاخر يعتز بها كل مغربي ومسلم، كانت اللغة العربية هي وسيلته إلى مخاطبة الناس، والقالب الذي صاغ فيه هذه الحضارة.

ولقد كان انكباب المغاربة وما زالوا على حفظ كتاب الله بلسان عربي مبين من أوكد الأمور عندهم، وأحب الأشياء إلى نفوسهم. وقد ارتبطت بالقرآن — كما حدث في سائر البلاد العربية — كثير من العلوم كالقراءات والتفسير والحديث والفقه والتصوف والأصول، والأدب واللغة والبلاغة مما يعتبر من العلوم الضرورية الدائرة في فلك القرآن، والمساعدة على فهمه وتدارسه، وتطبيق تعاليمه، والحفاظ على شرائعه ولم تكن العربية لغة هذه العلوم فحسب، بل كانت أيضا لغة العلوم الأخرى من فلك وطب، وصيدلة، وهندسة، ورياضيات، وتقنيات. وأخيرا فإنها لم تكن تستخدم في مجال العلم والأدب وحده، بل كانت وسيلة للتخاطب والتعامل، ولغة الدوائر الرسمية والأعمال الحكومية والمكاتبات الشخصية والادارية. ولا سيما أن الامتداد العثماني الذي عرفته معظم دول الشرق والغرب لم يصل إلى المغرب الأقصى، فلم يكن للغة التركية أي تأثير على عربية بلادنا التي لم تزاحم إلا بدخول الاستعمار الحديث الذي حاول فرض لغته الفرنسية أو الاسبانية، ومحو اللغة العربية لأنها وسيلتنا إلى الدين وطريقنا إلى الفكر والعلم، وصلة الوصل بيننا وبين تاريخنا وماضينا وحضارتنا، كما أنها صلة وصل بيننا وبين أشقائنا العرب.

وهكذا طبعت الثقافة المغربية طوال العصور الاسلامية

السالفة بهذا الطابع العربي. فصارت لذلك جزءا لا ينفصل عنها. فشعر المغاربة من حيث الشكل لا يختلف عن شعر غيرهم من العرب، وأدبهم لا يختلف عن أدبهم، وعلومهم كلها لا تختلف عن علومهم إلا بالقدر الذي يسمح بدخول العنصر المحلي الاقليمي الذي يجعل هذه الثقافة ذات شخصية متميزة عن شخصية بلد عربي آخر كالعراق أو الشام.

ولم يكن الاسلام وحده هو الذي أسهم في تعريب المغرب، لسانا وفكرا، ولكن العنصر البشري العربي الذي قدم من المشرق والأندلس في فترات متقطعة من التاريخ، وابتداء من الفتح، هو الآخر أسهم بدور فعال في إرساخ جذور اللغة العربية التي يرى كثير من الباحثين أنها تلتقي مع اللهجات الأمازيغية في كثير من الظواهر. هذا مع العلم أن ثقات المؤرخين يعتبرون الجنس الأمازيغي والجنس العربي جنسا بشريا واحدا.

والمغرب اليوم هو عضو بارز في المجموعة العربية، وملتزم فيها بعدد من المواثيق والارتباطات، وما ذلك إلا تمشيا مع طبيعة التاريخ المغربي الذي هو جزء من تاريخ الأمة العربية، وهمومه الخاصة هي هموم هذه الأمة، وما هو أيضا إلا بلورة لواقع ملموس.

وإذا كانت اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل والتفاهم وأداة من الأدوات الأساسية في تكوين المجتمعات، وإنما هي أكثر من ذلك حصيلة لفكر الأمة التي تستخدم تلك اللغة، بل إنها هي الفكر ذاته، والشخصية ذاتها، إذ لا شخصية بدون فكر، ولا فكر بدون لغة، فإن الحفاظ على لغتنا هو شيء ليس أقل من حفاظنا على هويتنا وكياننا. ولقد فطن الاستعمار إلى هذه النقطة، فسخر كل وسائله للقضاء على اللغة العربية في المغرب العربي كما لم يفعل في أي بلد آخر، سواء حين أبعدها عن محيط الادارة والتعليم، وأحل لغته محلها، أم حين شكك في قدرتها على مسايرة العصر والتطور العلمي والصناعي، أو حين سد المنافذ في وجه متعلميها، وجعلهم مواطنين في آخر درجات المواطنة. ولكن المغاربة عرفوا مقاصد الاستعمار، وأن أخطر ما فيه هو ما يحمله معه من غزو فكري وسلب للشخصية الثقافية، وقطع للجسور التي تربط الحاضر بالماضي، وذلك كله عن طريق اللغة، فقاوموه في هذا الهدف الذي كان يسعى إليه. إلا أن أساليب الاستعمار في الغزو الفكري لم تزل بزواله، لأنه لم يخرج إلا بعد أن ترك ذيوله وبذوره الخبيثة، وأبناءه من الرضاع، ولأن قوته الاعلامية والاقتصادية ما تزال مهيمنة على العالم، فتحمل معها ريحا قوية تجعلنا نميل معها متخلين عن هذه اللغة ولا نفكر في وسائل تطويرها وتدعيم وجودها، وتقوية مركزها، وإعادة الاعتبار لها.

وثقافتنا المغربية ذات بعد وطني لأنه مهما كان انتماؤنا للعالمين الاسلامي والعربي، فإن لنا ثقافة نشأت وترعرعت في بيئة متميزة لها خصائصها البشرية والجغرافية والتاريخية : بيئة ترتبط من جهة بحضارة البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة ثانية بالشعوب الأفريقية التي كان المغرب بالنسبة إليها يقوم بدور الوسيط الذي تمر عبره حضارات الشرق والغرب. ولقد تساكنت في المغرب عناصر كثيرة، أهمها العنصر العربي، والعنصر الأمازيغي والعنصر الأفريقي. وحين صهرها الاسلام في بوثقة واحدة، قامت جميعها متعاونة على بناء صرح الحضارة المغربية، وأعطت لثقافتها إنسيتها وشخصيتها المعروفة.

وإذا عرفنا أن ثقافة شعب من الشعوب لا تتمثل فقط فيما هو مكتوب على الأوراق أو ما هو محفور على الحجر ومنقوش على الخشب والجبص، ولا هي كذلك منحصرة فيما هو مقول من أدب رفيع، ومؤلف من العلوم الدقيقة والسامية، وإنما هي جماع المعارف والمهارات والمكتسبات الفنية والعلمية، وكل ما ينتجه العقل واليد، وينطق به اللسان، وتسمعه الأذن، وعرفنا أن ثقافة شعب من الشعوب أو أمة من الأمم ليست ثمرة اجتهاد خاص بطبقة اجتماعية أو فكرية معينة من طبقاتهما، وإنما هي نتاج تشترك في صنعه سائر الطبقات والمستويات، عامة الناس وخاصتهم، المتعلمون منهم وغير المتعلمين... إذا

عرفنا ذلك كله تأكدت لنا أهمية العنصر المحلي في تكوين سمات الثقافة المغربية. ففن العمارة في المغرب وإن كان فنا إسلاميا وعربيا بصفة عامة، له خاصية تميزه عن أمثاله من النماذج العمرانية في البلدان الأخرى. وكذلك الشأن فيما يتعلق بالموسيقى والأغاني الشعبية وأنواع الفلكلور الأخرى، والعادات والتقاليد الاجتماعية ابتداء من تقاليد الأسرة إلى نظم الحكم والسياسة، والأمر نفسه يقال في شأن ما تعرفه بلادنا من صناعات يدوية وحرف تقليدية وغير ذلك من المظاهر التي تطبع مجتمعنا المغربي بطابعه الخاص في حياته وأنماط تفكيره وسلوكه، إذ لا يخلو ميدان من الميادين من ملامح واجتهادات تظهر فيها مميزات ثقافتنا المغربية وخصائصها التي تجعلها مغربية وليست شرقية ولا غربية.

وهكذا فنحن مطالبون بالمحافظة على تراثنا المغربي وثقافتنا الشعبية ودراستهما دراسة علمية موضوعية، وإحياء ما يستحق من ذلك الاحياء من علم وفكر وأدب وفن وقول، وموسيقى، وعمارة، وصناعة، وعادات وتقاليد.

على أنه بقدر ما ينبغي ألا ننفخ في هذا العنصر كثيرا إلى أن يتحول إلى شعار يذهب بنا بعيدا في تعميق الاقليمية وتضخيم الشخصية فنسقط في العزلة والشوفينية، ونوسع الهوة

التي تفصلنا عن أشقائنا وجيراننا من الشعوب والقارات، علينا بالمقابل ألا نقتل كل شيء جميل ونافع ومفيد يدخل في تكوين شخصيتنا وثقافتنا حتى لا تذوب هذه الشخصية وتنعدم فيها كل عناصر العمق والأصالة.

وثقافتنا هي قبل كل شيء ثقافة ذات بعد إنساني لأنها من صنع الانسان أولا، وأدت دورا مهما في خدمة الانسانية ثانيا. ذلك أن المغرب، لم يعش منعزلا عن العالم ولا منغلقا على نفسه، بل كانت علاقاته السياسية والثقافية مرتبطة بجميع أنحاء العالم، وعاشت أطوار حياتها بين المد والجزر، فأخذ المغرب خلالها ثم أعطى، وأثر وتأثر. وكل ما حققه في ميدان العلم والمعرفة، وما اكتسبه من خبرة ومهارة في مختلف المجالات، وما أنجزه من طفرات حضارية، كان له إشعاع وانعكاس فيمن حوله وما حوله. بل لقد آل نفعه إلى أبناء البشرية جمعاء، أينما كان عصرهم ومكانهم. ذلك أن كل مصباح يوقده المرء في جهة ما، لابد أن يغمر نوره سائر الموجودين والمحيطين بتلك الجهة، ولا يقتصر النور على صاحب المصباح وحده.

وقد قام المغرب منذ كان بدوره كاملا في خدمة الانسانية، فأوصل كل ما لديه من معارف إلى غيره من الشعوب المجاورة والبعيدة، ولا سيما في أوروبا الغربية وأفريقيا.

لقد نشر اللغة العربية والدين الاسلامي، وأقام حواضر العلم التي فتحت أبوابها لكل الوافدين، وربط علماؤه ودعاته الاصلاحيون جسور معارفهم بمختلف جهات العالم حين رحلوا إلى تلك الجهات مستقرين، أو متجولين، أو دارسين، أو حاملين لاخوانهم في الانسانية رسالة الهداية. ولا يمكن للمرء أن يغفل ما قدمه أطباء المغرب ومهندسوه، وفلكيوه، ورياضيوه، فضلا عن أدبائه وفقهائه ومفكريه ومجتهديه من خدمات للبشرية جمعاء.

والمغرب اليوم مطالب بالاستمرار في أداء هذا الدور الحضاري الذي تقمصه قديما على أحسن وجه، وذلك بتقوية علاقاته الثقافية بدول وشعوب العالم، تعريفا بنفسه وتوضيحا لهويته، وإسهاما منه في نشر الثقافة ومحو الأمية، ومحاربة الجهل، وإشاعة الوعي والتنوير، وقياما بواجبه الانساني.

على أن هناك اليوم ما يحتم عليه القيام بهذا الدور أكثر من أي وقت مضى نظرا للمرحلة التاريخية الحاسمة التي يمر بها. فبجانب ما يبذل في الميدانين السياسي والعسكري حفاظا على الوحدة والسيادة، هناك ميدان الثقافة الذي يجب أن يحتل مكانه في المعركة. أليس التأثير الثقافي عاملا من العوامل الداخلة في اتخاذ المواقف السياسية ؟ أليست هنالك شخصيات وهيئات

ومؤسسات لها تأثير في الرأي العام ببلادها أو في قطاع منه، وأخرى موجودة في موقع اتخاذ القرار يمكن بواسطة الجسور الثقافية التي نقيمها معها أن نكسب صداقتها ونتجنب عداءها ؟ أليس المثل يقول : من لم يعرفك فقد عاداك ؟ أليس الكتاب واللوحة والأغنية هي أقرب وأنجع وسيلة للتعريف ببلاد أصحابها ؟ أليست حضارة أمة هي خير مدافع عن تلك الأمة ؟ وهل علينا أن ننتظر حتى ترحل إلينا شعوب الأرض وتطرق أبوابنا فنعرفها إذ ذاك بأنفسنا؟

ثم إن المغرب بطبيعة موقعه الاستراتيجي، وانتسابه إلى منطقة كانت دائما مسرحا للصراع بين حضارة الشمال وحضارة الجنوب، حضارة الاسلام وحضارة الغرب، محكوم عليه أن يختار الصعب : أن يختار الصمود والمواجهة. وليست الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية فيما هو مفروض عليه أن يواجهه إلا مظهرا سطحيا لتلك المواجهة، أما المواجهة الحقيقية فهي مواجهة حضارية ثقافية، لا يملك المغرب إزاءها إلا أن يختار : إما أن يكون أو لايكون. إما أن تكون له مقومات الوجود والاستمرار، وإما أن يتفتت وأن يذوب. وفي كل مراحل التاريخ كانت معاركنا مع الغزو والاستعمار تجسد هذا النوع من المواجهة. وهذا ما ينبغي أن نستعد له دائما.

تلك هي العناصر الأساسية الداخلة في تكوين شخصيتنا الثقافية ؛ وكل تخطيط ثقافي لا يراعي هذه المعطيات سيكون بالضرورة تخطيطا لا يتلاءم مع هذه الشخصية ولا يعبر عنها.

مفاهيم ثقافية [1]

1 ـــ إن ثقافة كل أمة ـــ كما ذكرت ذلك سابقا ـــ ليست محصورة فيما هو مخطوط ومكتوب، ولكنها تتسع لتشمل كل شيء يخلد مهارات اليد والعقل واللسان. ثم هي بالتالي لا تعني الفن والأدب فحسب، بل تعني زيادة على ذلك حصيلة العلوم والتقنيات والنظريات ؛ وكل ما تكتسبه الأمة من تقدم وتحرزه من سبق. وهي لا تعني الفن «الرفيع» الذي يمثل ذوقا خاصا هو ذوق طبقة من النخبة المتعلمة، ولكنها تعني وبالأساس ذلك الفن الذي يمثل ذوق الجماهير والطبقات الدنيا من الناس.

وأخيرا إنها لا تعني ما هو قديم فقط، ولكن تعني كذلك ـــ وبشكل ضروري ـــ كل ما هو حديث ومعاصر ومستقبلي.

---

1) نشرت بجريدة العلم ابتداء من : 1982/3/27.

وبعبارة موجزة : إن الثقافة هي كل ما يتغذى به الجانب الروحي من الانسان... والأمم العظيمة لا تقاس عظمتها بمقدار ما تملكه من أموال، ولا بما تشيده من ناطحات السحاب، ولكن الأمم العظيمة حقا هي تلك التي تترك بصمات حضارية واضحة التأثير. وهي تلك التي تملك رصيدا ثقافيا كبيرا وعميقا يبوئها مكانة في التاريخ لا تهتز ولا تسقط بسقوط الناطحات والأبراج العالية. إن المقومات الحضارية هي وحدها مقياس التقدم ومقياس العظمة. والمغرب إذا كان يملك رصيدا ثقافيا هائلا، وغذاء روحيا هو بالنسبة إليه بمثابة القوة المعنوية التي لابد للجندي المحارب من التزود بها، فإنه يحتاج إلى معرفة ما لديه معرفة تامة وموضوعية وعلمية، كما يحتاج بعد ذلك إلى التعريف به لغيره، وتقديمه في صورة لائقة لمن لا يعرفه. إننا حين نعرف ثقافتنا نكون قد عرفنا أنفسنا وحاورنا شخصيتنا. وحين نقتنع بشخصيتنا ترتفع معنويتنا ونستطيع الوقوف بها في وجه كل غزو واستلاب من أية ناحية أتيا. ويصعب بذلك على سوانا أن يبتلعنا أو يحولنا إلى ما يريده هو لاما نريده نحن. ولذلك فإن اهتمامنا بثقافتنا ــ ماضيها وحاضرها ــ هو قبل كل شيء حماية لنا من التفتت والتمزق، وتسليح لعقولنا وأفكارنا بما يلزم أن نواجه به خصومنا. وهو بعد ذلك حوار نجريه باستمرار مع ذواتنا في موازاة ما نراه ونتلقاه من أمم أخرى.

2 ــ والثقافة في اعتقادنا يجب أن ترتبط ارتباطا جذريا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بل يجب أن تكون هي أساس كل تحول اقتصادي واجتماعي، وهي عماد كل تحرك في هذا المجال. ذلك أن أي تحول اقتصادي واجتماعي لا يراعي الشروط الثقافية للمجتمع، ولا يضع في اعتباره ما يكون للأمة من مقومات حضارية وفكرية، سيكون تحولا في غير صالح هذه الأمة. أو قل هو انحراف وابتعاد عن متطلبات المجتمع. وهو بالتالي بناء يقوم على غير أساس. إنه لا يمكن مثلا أن نقيم هياكل اقتصادية في بيئة معينة دون أن ننظر في الأسس الفكرية والنظرية لهذه الهياكل ومدى صلاحيتها أو توافقها مع الخصائص السوسيو ــ ثقافية لتلك البيئة، ودون أن ندخل عليها من التحويرات والتعديلات ما يجعلها قابلة للتكيف مع شروط هذه البيئة.

ثم إنه لا يمكن أن نخطط لبناء المدن والمجمعات السكنية التي نقيمها حول صناعة معينة، دون أن تكون المشكلة الثقافية هي أساس هذا التخطيط الذي بمقتضاه سينشأ مجتمع جديد وارتباطات وعلاقات لم تكن موجودة. أي بمقتضاه ستنشأ حياة وتقاليد اجتماعية مغايرة ذات مضمون فكري مغاير.

إن جل المشاكل التي تعانيها كثير من المجتمعات الحاضرة

من انحراف، واستلاب وتمزق، وضياع، وانفصام في الشخصية، وتدهور في العلاقات الانسانية والأسروية، وتنكر للقيم الروحية، والمبادىء والقوانين، وانعدام الضمير، وتفسخ وانحلال، ونزعات عدوانية، ولا مبالاة، وميل إلى الكسل وتغليب للغرائز الحيوانية، وما إلى ذلك من المشاكل الاجتماعية المتعددة، إنما هي نتيجة التحولات الاقتصادية التي نشأت بعيدة عن التخطيط الثقافي، فأنشأت أفرادا وجماعات ليس بينهم الانسجام في التفكير. وفي هذا المضمار يجب ألا يغيب عن أذهاننا ما تعانيه جاليتنا في أوربا من العمال والتجار والطلاب نتيجة وجودها في مجتمع غريب عنها بثقافته.

أن يكون التخطيط الثقافي هو محرك كل تخطيط اجتماعي واقتصادي، وأن تكون التنمية الثقافية هي السبيل إلى تحقيق التنمية الشاملة، ذلك هو الشعار الذي على المغاربة أن يعملوا جاهدين من أجل تطبيقه. وإن هناك من المفكرين من أصبح اليوم ينادي بأن أي إصلاح للنظام الاقتصادي العالمي وأي حوار في هذا الشأن بين الشمال والجنوب لن يكون له شأن، بل إن مآله الفشل لا محالة ــ كما فشلت عشرات بل مئات المحاولات في هذا المجال ــ ما دام ليس قائما على أساس ثقافي. وعبارة (سنغور) تقول في هذا الصدد : «لن يكون هنالك نظام

اقتصادي جديد، ما دمنا قبله لم نضع نظاما ثقافيا عالميا جديدا». (2)

3 ــ وقريب من هذا أن نقول : إن الثقافة التي تزدهر في مجتمع من المجتمعات وتسوده، هي الثقافة التي تكون نابعة من كيانه، ومعبرة عن شخصيته. أو بعبارة أخرى، هي الثقافة التي تكون صنيعة ذلك المجتمع وحده. ولذلك فإن ثقافة الاستعمار التي حاول زرعها في مجتمعاتنا العربية والاسلامية، سرعان ما قوبلت بالرفض، لأنها لم توضع في المناخ المناسب، فظلت معزولة كالعضو الغريب الذي يرفضه جسم الانسان. وكذلك هو شأن كل النظريات والمذاهب التي يراد تطبيقها تطبيقا حرفيا في بلاد غير بلادها الأصلية، فإنها تأتي بتنائج عكسية، ما دامت غير قابلة للتكيف وطبيعة المجتمع الجديد الذي تغزوه. وقد يقدر لهذه المذاهب الدخيلة أن تعيش في غير بيئتها فترة من الزمن لوجود قوة تعززها وتفرضها، ولكن سرعان ما تزول وتموت حين يزول الضغط ويتراجع الاكراه، ولا يبقى منها إلا ما كان صالحا موافقا لشروط تلك البيئة.

وليس معنى هذا أن الثقافة الأم ترفض بطبيعتها كل تطور

2) من مقال للرئيس ل. س. سنغور بجريدة (لوموند) تحت عنوان : «من أجل حوار أروبي ــ إفريقي ــ عربي» (عدد : 1982/3/20

وتلاقح وتأثر بالثقافات الزائرة والوافدة والمجاورة، وأن عنصر التغيير والحداثة يقهره ويصده عنصر الجمود والانغلاق، ولكن معناه فقط أن الثقافة الأم لا تقبل أن تتنازل نهائيا عن شخصيتها لتحل محلها ثقافة أخرى. فهي تتقبل كل جديد وطريف، ولكن بشرط أن يكون ملائما لطبيعتها وخصائصها وصالحا لتغذيتها وتزويدها بالدم النافع. وتلك هي سمة الثقافة الأصيلة... إنها لاتلتقط إلا ما كان حقا غذاء قابلا للهضم ومفيدا للجسم، وما كان ضارا ومهلكا تلفظه ولا تستمرئه. وقد يعيش في أحشائها مدة ثم تطرحه كما كان، دون أن تهضمه.

4 ـــ وبقدر ما يجب على الثقافة المغربية أن تحافظ على تراثها الذي صنعه تاريخها الطويل والمجيد، وتعمل على صيانته وحفظه، والانتفاع بالمفيد منه، بقدر ما يجب أن تتوجه نحو المستقبل فتنفتح على كل ما هو جديد وبناء على ضوء ما يحدث في العالم من تطورات وينشأ من أفكار ونظريات. إنه لاينبغي لثقافتنا المعاصرة أن تظل نسخة طبق الأصل لماضينا بما فيه من ثغرات ومواطن ضعف، بل عليها أن تضيف في كل حقبة إلى ذلك التليد طريفا، وتنمي ذلك القديم بما يظهر من الجديد. وهكذا نكون قد أبقينا على الأصول التي لا يمكن أن تجتث، وأفسحنا مجالا واسعا لتنمو الأوصال والفروع. إن الصراع بين القديم والجديد صراع طبيعي ومشروع تقتضيه طبيعة التطور

والنمو. وهو شيء نلمسه في كل مناحي الحياة فضلا عن النظريات والأفكار. ولكن يخطىء كل الخطأ من يعتقد أن قديمنا كله مهترىء، كما يخطىء كل الخطأ من يعتقد عكس ذلك أن الجديد كله حي مُتَنَضِّر، قابَل للاستمرار والبقاء.

وعلى كل حال فإن الحداثة لا تعني قطع الجسور مع الماضي الذي هو في الحقيقة خميرة المستقبل وأساس كل بناء جديد.

5 ــ إن خريطة النشاط الثقافي في أغلب بلدان العالم الثالث تكاد تنحصر في المدن والمجمَّعات السكنية الكبيرة. ولا شك أن هذا الواقع المر يجب أن يزول نهائيا، ويحل محله واقع آخر يستمد وجوده من مفهوم جديد وهو أن جميع أفراد المجتمع كبارا أو صغارا، معدمين أو ميسورين، بدويين أو حضريين، يجب أن يتمتعوا بحقهم في التثقيف، ويشملهم جميعا ما ينبغي من الوعي والتنوير. لقد كانت سياسة الاستعمار في بلادنا تقوم على تعليم النخبة التي هي عبارة عن أبناء الأعيان والأسر «الكبيرة» وخاصة من أبناء المدن. وكان قصده من تعليم هذه النخبة هو أن يهيئها لتصبح قادرة على مساعدته في تدبير الأمور. ثم جاء الاستقلال وأصبح الشعب يطالب بتعميم التعليم، ومجانيته وإجباريته وديموقراطيته. فلم يُطَبَّق ذلك كله،

وظلت نسبة كبيرة من أبناء المغاربة لا تنال حظها من المعرفة لحد الآن، كما ظلت المدن والحواضر والمجمعات السكنية الكبرى نسبيا، هي التي تفوز بنصيب الأسد في كل نشاط ثقافي. أما البوادي ولاسيما البعيدة منها، فإنها لم تحصل إلا على حظ سيء، و لم يعمل أي تخطيط سابق لتقريب الثقافة إلى أبنائها. وإذا كان التعليم في المغرب مجانيا فإنه ليس في الحقيقة إجباريا ولا ديموقراطيا، مما يدل على أن «النخبوية» ما تزال تطبع ثقافتنا وتفكيرنا.

على أن جهاز التعليم ليس هو وحده المسؤول عن تغيير وجه المغرب في هذا المجال، بل هناك أجهزة كثيرة، وهيئات ومنظمات، عليها أن تقوم بواجبها. وفي مقدمتها جهاز الثقافة. وإذا كان جهاز التربية والتعليم يعنى أساسا بتكوين الأفراد، وبصفة خاصة يعنى بتكوينهم تكوينا مهنيا حتى يندمجوا في المجتمع، فإن قطاع الثقافة عليه أن يعنى بتكوين الأمة بكاملها، وبشكل جماعي لا فردي، ولاسيما أن لفظ (ثقافة) لا يرادف (تعليم) لأن التعليم غالبا ما يرتبط هدفه باكتساب مهنة، ولأن كثيرا من المتعلمين لا تنطبق علهم صفة (مثقفين) ولو حملوا أكبر الشهادات.

فعلى جهاز الثقافة إذن، وعلى تخطيط الدولة كله، أن

يبحثا عن الوسائل القمينة بتقريب الثقافة إلى كل فئات المواطنين، وجعلها على مرمى أسماعهم وأبصارهم. على الثقافة أن تنزل من برجها العاجي، وتمزق شرنقتها الحريرية التي تعطيها صفة النخبوية، وذلك حتى تصبح في متناول كل شخص ومقدور كل إنسان، ويصير فيها حظ البدوي مساويا لحظ المدني، وحظ ساكن الرباط وفاس كحظ ساكن المداشر في الجبال والبراري، وساكن الخيام في الصحراء.

إن كل تخطيط من هذا النوع لن يسهم فقط في حل مشاكل الثقافة ؛ ويلبي مطامح الشعب، ولكنه أيضا سيسهم بشكل فعال في حل كثير من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في أخطار الهجرة من البادية نحو المدن الكبرى. ذلك أن أغلبية سكان المغرب هم من البدو القاطنين في بواديهم أو البدو المهاجرين إلى المدن. وأغلب هؤلاء المهاجرين يكون السبب في تركهم لمواطنهم الأولى وتحملهم لتبعات الهجرة وظروفها السيئة، هو البحث عن مجال ثقافي يضمنون فيه التربية لأبنائهم حتى لا ينشأوا معزولين أو متخلفين ثقافيا عن إخوانهم في المدن. فإذا نحن قربنا مراكز الثقافة إلى مساكنهم البدوية، وعززنا ذلك بتخطيطات اقتصادية توفر لهم الشغل والمعاش، توصلنا إلى إيقاف الهجرة من جهة، وإلى إصلاح البادية من جهة ثانية، وتخلصنا من نسبة كبيرة من المشاكل الاجتماعية ثالثا.

على أن بث مراكز الثقافة في كل نقطة من نقط البادية لن يكون في الواقع أمرا جديدا يعرفه تاريخ المغرب لأول مرة، فلقد سبق للبادية المغربية أن قامت في القديم بدور كبير في تنشيط الحركة العلمية وازدهارها، وذلك بفضل مراكز الثقافة والرباطات، والزوايا والمدارس والمكتبات والجوامع التي كانت منبثة في كل جهة من البلاد، وإن المرء ليندهش وهو يتصفح تاريخ الحركة الفكرية بالمغرب، حين يرى أن التوزيع الثقافي كان في القديم أشمل وأعدل من التوزيع الموجود حاليا، بحيث قل أن نجد في القديم نقطة صغيرة أو كبيرة في الأطالس أو الصحاري، في النجود أو السهول، خالية من مركز ثقافي أو خلية علمية. بل علينا أن نعرف الدور الكبير الذي قام به هذا التوزيع الجغرافي الدقيق والعادل للحق الثقافي في تعريب البلاد ونشر لغة الضاد وتوطيد مكانتها. وإني لأذهب إلى أبعد من ذلك، فأزعم بأنه إلى جانب وحدة اللغة التي كانت تلقن بها مواد التعليم، كان عنصر تعميم الثقافة هو الآخر يعمل عمله في خلق روح الانسجام والتجاوب الذي برهنت كثير من الأحداث الملمات على وجوده كأقوى ما يكون بين أبناء المغاربة. وأنا لا أريد بذلك أن أدعي أن عدد المتعلمين والمثقفين المغاربة في السابق كان أعلى نسبة منه في المغرب المعاصر، ولكني أقول بكل بساطة، إن الريف المغربي خاصة، ومناطق البلاد كلها عامة، كانت جميعها تعرف نشاطا ثقافيا ملحوظا، يفوق

بكثير في جملته ــ ما كانت تعرفه الحواضر الكبرى القليلة العدد. وإن إلقاء نظرة سريعة على خريطة التوزيع الثقافي والعلمي في عصر السعديين والعلويين مثلا لهي وحدها كافية لتأكيد ما أقول. فقد كان عدد مراكز الثقافة بالقرى المغربية على هذا العهد لا يقل عن خمسة وخمسين مركزا، وكان في منطقة سوس وحدها ما لا يقل عن تسعة عشر مركزا. هذا في الوقت الذي لم يكن فيه عدد المراكز الحضرية بين صغرى وكبرى يزيد على عدد أصابع اليدين.[3]

وهذا شيء يجب على الأقل أن يحفزنا على العمل من أجل تطبيق سياسة ثقافية جديدة تقوم في جملة ما تقوم عليه من الأسس، على تطبيق التعميم الثقافي، اقتناعا بضرورة توزيع هذا الحق على جميع مستحقيه ــ وكل أبناء الشعب يستحقونه ــ فلا يظل بذلك وقفا على نخبة أو طبقة من الميسورين أو (المتحضرين)، ولا حظا تمتاز به منطقة دون أخرى.

3) ينظر كتاب الدكتور محمد حجي : (الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين) ج 2.

عن الأمن الثقافي [1]

يتحدث السياسيون منذ زمن طويل عن الأمن السياسي، والعسكريون عن الأمن العسكري، ورجال الاقتصاد والاجتماع عن الأمن الاقتصادي والاجتماعي، والأمن الغذائي بالذات، فلم لا تنتقل العدوى أخيرا، إلى مجال لا يحسب له حسابه في بلاد العالم المتخلف إلا آخر المطاف أيضا، ألا وهو المجال الثقافي عموما ؟ ذلك ما حصل بالفعل خلال السنوات الماضية، إذ أصبحنا نتسامع بالأمن الثقافي، وأصبحت المنظمات والهيئات الثقافية العالمية تعقد لدراسته ندوات ومؤتمرات أقربها زمانا بالنسبة لمنطقتنا العربية هو مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية بالوطن العربي الذي انعقد بالجزائر ما بين 9 و11 مايو 1983 وجعل من موضوع الأمن الثقافي شعاره ومحوره الأساس.

1) نشر بالعلم السياسي. العدد 16 دجنبر 1983.

والواقع أن تحقيق الآمن الثقافي هو الشيء الذي لا يمكن لأي استقرار سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو اجتماعي أن يتم بدونه، إذ كيف يمكن لأية بنية سليمة وصحيحة أن تقوم في هذه المجالات في ظل الانهيار الحضاري وغياب الشخصية الثقافية ؟ وهل نتصور استقلالا في القرار العسكري وفي السياسة الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن يتم داخل استعمار فكري يحتويه ويبتلعه ؟

إن إنسان العالم المتأخر أصبح اليوم ــ ولاسيما بعد تقدم الدراسات المستقبلية ــ يخاف على أبنائه من غد قد يحمل معه الجوع والمسغبة ونضوب موارد الماء والطبيعة، ويشفق عليهم من الأسلحة النارية الفتاكة والأمراض المعدية والمعضلة، ومن السيطرة الاقتصادية والعسكرية التي تعيدهم من جديد إلى مرحلة الاستعباد والتبعية المطلقة، هذا إذا كانوا الآن قد خرجوا منها بالفعل. وهذا القلق المشروع لا يمكن أن يوازيه أهمية إلا خوف هذا الانسان مما قد يهدد كيان مجتمعه الحضاري، ومستقبل أبنائه من الناحية الفكرية. وإذا كان تاريخ الاستعمار القديم منه والحديث يعلمنا أن الغاية من التوسع والهيمنة هي التحكم في اقتصاد البلدان المستضعفة، فإنه يعلمنا أيضا أن السلاح الأول الذي يستخدم للوصول إلى هذا الهدف هو سلاح فكري، ثقافي، حضاري، لغوي، ديني... سلاح لا

تقاومه عادة إلا الشعوب ذات الرصيد الحضاري الكافي لتحصينها وإعدادها للمواجهة والصمود. وإذا كانت بلادنا مثلا قد استطاعت في ظرف وجيز أن تنتصر في مواجهتها للاستعمار الاستيطاني، كما استطاعت عبر تاريخها الطويل أن تحافظ على كيانها متماسكا موحدا، فلأنها كانت تتوفر على رصيد ثقافي وحضاري استخدمته عند الحاجة. ألم يلجأ الوطنيون المغاربة في كل حقب التاريخ إلى ثقافتهم الاسلامية لمواجهة الصليبية ؟

ألم تكن الهوية الثقافية الواضحة التي عرفوا كيف يوظفونها ويرسخون الشعور بها لدى كل مواطن هي التحدي الذي وضعوه أمام الفكر الاستعماري في النصف الأول من هذا القرن ؟ هذا ما كان في الماضي، ولكن أخطار الغد أكثر وأصعب، والتحديات التي ستواجه أبناءنا أشد تعقيدا وأضخم من كل التحديات التي حدثنا التاريخ عنها.

إن التفكير المستقبلي يفرض — بلا شك — أن تقوم تخطيطاتنا الثقافية والعلمية على مجموعة أسس، في مقدمتها إعداد الطفل والاهتمام به بأقصى ما يمكن عمله. ولعل من أوكد الأمور التي تدخل في إطار هذا الاعداد هو العمل على تعريفه بشخصية بلاده الحضارية والثقافية التي هي جزء لا يتجزأ من شخصية الأمة الاسلامية العربية. وتنشئته على الاحساس

بشرف الانتماء إلى هذه الشخصية والتعلق بها والمحافظة على مقوماتها ومكوناتها. ذلك أن أخطر ما يواجه شخصية رجل المستقبل فيضعفها ويعرضها للانتكاس هو أن تأتي عليه فترة يحس خلالها بالانفصام والاهتزاز والضعف. إلا أن هذا الجانب وحده لا يكفي لتحقيق الأمن الثقافي وليس هو وحده المقصود به. فالمرء لا يكفيه في عالم اليوم أن يعرف كيف يحافظ على زاده الفكري الذي ورثه من بيته القديم، بل سيظل دائما في حاجة .إلى زاد جديد أي في حاجة ضرورية لثقافة مستحدثة ومتطورة تجعله قادرا على متابعة الطفرات العلمية والتقنية التي تُكَوِّن أبرز تحديات المستقبل. ويوم يتوقف بحثه عن هذا الزاد الجديد سيتوقف نموه الحضاري وبالتالي نموه الاقتصادي ويصبح عاجزا عن حل مشاكله الاجتماعية. ستجف مَزَادَتُه فيجوع ويعرى ولا يعرف كيف يتغلب على ذلك إلا بالسقوط قبل انتهاء الرحلة... فليؤخذ في إعداد الطفل إذن هذا الجانب الذي يفتح عينيه على عوالم الفكر والثقافة والفن والعلم في آفاقها الجديدة، ويتعاون مع الجانب الآخر على تأمين طريقه وإضاءتها مما يبعده عن خطر الانبهار أمام ثقافة الأجنبي الذي قد يبدو أمامه بمظهر القوي، المتطور، المتحضر، الباهر بأفكاره وفلسفته، وقدرته الفائقة على تسخير كل شيء لصالحه. عليه أن يجد في الثقافة الجديدة والقديمة معا ما يشعره بتساويه مع ذلك الأجنبي ويشجعه على الوقوف بجواره وقفة الند للند.وإن الفرصة التي

نمنحها له لممارسة حقه في الخلق والابداع، والتمرس على الاسهام بدوره في بناء العالم المتقدم بطاقاته وابتكاراته ومواهبه، والوعي الذي نسلحه به، والنور الذي نكشف به طريقه، كل ذلك كفيل بتأمين مستقبله. فهو به دون سواه، سيعرف كيف يحسن اختيار مواقع أقدامه ويعرف بالتالي كيف يحافظ على حرية بلاده واستقلال شخصيتها، وكيف يقود مركبها بأمان وشجاعة وسط أمواج التيارات ومخاطر الابحار في عصر تخيم عليه «رداءة أحوال الطقس» ويغمره الضباب الفكري.

على أن هذا جميعه لا يمكن أن يحقق إلا إذا تحققت لنا وسائل التنمية الثقافية التي هي أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية، ذلك أن التخطيط للأولى إنما هو في واقع الأمر تخطيط للثانية وخطوة ضرورية للوصول إليها. وبعض وسائل التنمية الثقافية مرتبط بالنشاط الفكري والفني الذي يمكن أن يسهم فيه كل فرد وكل جماعة وكل مؤسسة من المؤسسات العمومية والخصوصية، وبعضها الآخر مرتبط بأدوات الانتاج ووسائله المادية.

فمن باب المحافظة على الاستقلال الفكري الحقيقي لمجتمع من المجتمعات، ومن أجل امتلاك الحرية الحقيقية في التخطيط لمستقبله بشكل لا تمليه سوى رغبات ومطامح هذا

المجتمع، تلك الحرية التي تمنحه الجرأة الكافية لا تخاذ قراره السياسي والاقتصادي في الوقت الذي يراه صالحا وملائما لمصلحته الخاصة وبعيدا عن كل تأثير، ومن أجل تحقيق الأمن الثقافي أخيرا، سيكون من المفروض على هذا المجتمع أن يفكر في تأمين صناعته الثقافية، والأطر التقنية المتجة لهذه الصناعات التي تشمل كل الأدوات والحاجات المستخدمة في التثقيف، كصناعة الورق، وآلات الطبع والنسخ، والرقانة، والتصوير، والترميم، والتعقيم، والصيانة، وتجليد الكتب وزخرفتها وطيها وتقصيصها، وآلات الانتاج المسرحي والسينمائي، والأدوات الموسيقية، والأدوات المستخدمة في حقل التربية والتعليم بالمدرسة والمعاهد المهنية والتكنولوجية وغير ذلك من الأدوات المصنعة التي تكفل ازدهار ونشر ونمو الثقافة في العصر الحاضر. فإذا ما وقع التحكم في إنتاج هذه الصناعات وأصبحت مندمجة في الصناعات المحلية للمجتمع المذكور، وغير خاضعة لسوق العملة الأجنبية ورقابة الجمارك، والشروط والمعاملات التجارية الثقيلة والمعقدة التي تفرضها الدول المنتجة، إذا تم فيه ذلك بالفعل، فسنحكم عليه بلا تردد أنه أمّن طريق التحكم في اختياره الثقافي أي في اختياره الايديولوجي والاقتصادي أي في مستقبله بأكمله. وإذا ما تصورنا على العكس من ذلك أن هناك بلدا من البلدان المتخلفة يعتمد في كل صناعاته الثقافية هذه (كلها أو أغلبها) على الانتاج الأجنبي ومعامل الدول الصناعية

الكبرى بحيث يضطر لاستيراد كل شيء يحتاجه منها، مقابل تنفيذ كل الشروط والتنازلات المطلوبة، وذلك بدءا من الورق والمداد وانتهاء بآلة زخرفة الكتاب وتجليده ــ إذا ما حصرنا المسألة في نطاق الصناعات الخاصة بالكتاب فقط ــ فستترتب عن ذلك نتائج أولها غلاء أسعار الكتاب المحلي، وثانيها تقلص في كمية إنتاجه، وثالثها تقزم الفكر الوطني وانزواء المثقف على نفسه أو انصرافه إلى مجال آخر. ورابعها اكتساح الكتاب الأجنبي ــ أي الايديولوجية الأجنبية ــ وغزوه للسوق الداخلية. وبلغة اقتصادية أوضح : مزاحمة الصناعة الأجنبية المتقنة الصنع للبضاعة المحلية الباهضة الثمن الرديئة الصنع. وذلك مع تحفظ واحد هو أن شأن الكتاب ليس كشأن سائر البضائع التجارية إذ من مصلحة النمو الثقافي في بلد ما أن تتوافر الكتب وتزدحم، ولكن الخطر إذا لم يكن كامنا وراء الكتاب الجيد فهو وراء الكتاب الرديء المحتوى الرخيص الثمن بكل تأكيد. فإذا طغى هذا النوع الأخير قادنا الأمر إلى وضع استنتاج آخر وهو هيمنة الفكر الرخيص والثقافة المتخلفة التي تحطم ولا تبني، تخرب ولا تربي، تقود إلى الوراء وليس إلى الأمام. وذلك كله على حساب الفكر البناء والثقافة الرائدة سواء كانا وطنيين أم عالميين لأن الفكر ليس له وطن. وإذا ساد الفكر الهدام في بلد من البلدان انفلت من يده زمام التحكم في شخصيته الثقافية وطاله الاستلاب والاحتواء. فإذا تصورنا

أخيرا ما يمكن أن يحدث في كل قطاع من القطاعات الأخرى المنتجة للأدوات الثقافية والتعليمية صار الأمر غمة، وانقلب النهار المشمس الرائق ظلمة.

بطبيعة الحال ليس هذا هو السبب الوحيد الذي يؤدي إلى خنق الانتاج الفكري لمجتمع معين، وليس كل الحلول يجسدها التحكم في الصناعات الثقافية، ولكنني أقول إن تأمين هذه الصناعات والتحكم فيها لهما أهميتهما القصوى في تحقيق الأمن الثقافي بصفة عامة.

الثقافة للأطفال (1)

إن الطفل هو ذلك النشء الصغير الذي إذا ربيته على شيء شاب عليه. وإن تأثير المرحلة الأولى في حياة الانسان على تكوين شخصيته لهو من الخطورة والوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان. فعلينا أن نوجه للطفولة كل عنايتنا، ونخصص لها حيزا مناسبا في تفكيرنا وتخطيطاتنا الثقافية والاجتماعية. علينا أن نفكر في الوسائل التي بها ننشيء الطفل على الايمان بدينه ووطنه وحبه للغته العربية واحترامها والتشبع بأهداف الأمة ورسالتها. علينا أن نعرفه بحضارة بلاده وأمجادها وتاريخها وعظمائها ومفكريها، ونبسط له الأفكار التي نادوا بها، ونعوده التعلق بالقيم الانسانية والمثل العليا، حتى إذا كبر كبرت في عينه هذه القيم والمفاهيم، وانصهرت في كيانه، فأصبحت جزءا من شخصيته وهويته. وإننا بهذا الأسلوب سنفلح لا شك في إعداد الأجيال الصالحة

1) نشر بجريدة العلم بتاريخ 13 أبريل 1982.

والأبناء البررة الذين يحمون هذا الوطن ويغارون عليه، غير شاعرين بنقص، ولا منحرفين ولا مستلبين.

وليس هذا الدور بالطبع موكولا للبيت والمدرسة فحسب، بل هو واجب المجتمع كله، وواجب جهاز الثقافة على الخصوص، فعليه أن يسعى بالتعاون مع سائر القطاعات الأخرى على وضع الخطط القمينة بتحقيق هذه الغاية، وفي مقدمة ما هو لازم من ذلك :

ــ إصدار سلسلة دائمة من الكتيبات والمجلات المحببة لنفوس الصغار بخصوصية موضوعاتها وطريقة إخراجها، توضع رهن إشارتهم بأثمان رمزية. وهي في الوقت الواحد تخدم غايتين : التربية والتسلية.

ــ إحداث أجنحة خاصة بالأطفال في المكتبات العمومية، يشرف عليها أساتذة ومربون يساعدون هؤلاء القراء الصغار على تذليل صعوبات الفهم والقراءة والبحث في القواميس، ويزودونهم بما يحتاجونه من إرشادات.

ــ إحداث مسارح هادفة تعنى بالأطفال خاصة، وذلك في كل ناحية من البلاد ؛ ولاسيما في المدارس.

ــ العناية بأطفال البادية والمناطق الصحراوية.

ــ العناية بأبناء العمال الذين يعيشون في المهاجر، وإعطاؤهم حظهم الواجب فيما نخطط له، لأنه من شأن هؤلاء الأطفال المغتربين إذا هم لم يرتبطوا بثقافة بلادهم ولغتها ودينها، أن ينشأوا على كراهية هذه الثقافة واحتقارها، وبالتالي احتقار المنتسبين إليها، والمنتسبون إليها هم أهلوهم ومواطنوهم الذين تضعف صلاتهم بهم يوما بعد يوم حتى تتلاشى نهائيا.

ــ العناية بالأطفال الجانحين، والتعاون في شأن تثقيفهم مع إدارة السجون وجهاز الشؤون الاجتماعية.

ــ حماية الأطفال من الاعلام الفاسد الذي يسيء إلى تربيتهم وأخلاقهم ومفاهيمهم التي اكتسبوها عن طريق الكتب أو المدرسة، وذلك بما يقدمه إليهم هذا الاعلام المتمثل بصفة خاصة في المذياع والتلفاز من أفلام وبرامج لا تراعي الهدف التثقيفي الذي نريده لأبنائنا.

ــ تنظيم مباريات وأنشطة ثقافية خاصة بالأطفال يصرفون فيها وقتهم الثالث، وتساعدهم على تفتح الملكات وصقل المواهب والاندماج في النشاط الاجتماعي العام منذ

حداثة سنهم.

ـــ تنظيم رحلات للصغار إلى المناطق الأثرية والتاريخية من بلادنا تكون بمثابة تطبيق وتتميم للدروس النظرية الموجزة التي يقرؤونها في المدرسة.

ـــ التعاون مع جهاز التربية الوطنية لجعل المواد الفنية من رسم وموسيقى ونحت ومسرح وغيرها من المواد الدراسية الضرورية في المراحل الأولى من التعليم، واحداث شعب خاصة بها في التعليم الثانوي والعالي.

الكتاب المغربي [1]

يعاني الكتاب المغربي حصارا مفروضا عليه نتيجة عوامل متعددة : فهو من جهة لا يصل إلى المطبعة، إلا إذا استطاع أن يجتاز العراقيل المادية الكثيرة التي قلما يفلح في التغلب عليها إلا بشروط معينة أبسط ما يقال عنها إنها عقاب خاص بالكتاب المغاربة والذين يستعملون الحرف العربي منهم على الأخص. وهو حين يتم طبعه يبقى تداوله مقصورا على السوق المحلية (المغرب) إذ لا يصل إلى القراء العرب والأجانب. وبالتالي فهو لا يلقى من الصدى والتجاوب ما كان مفروضا أن يلقاه.

ونتيجة لذلك يظل المغرب خارج الحدود غير معروف بالشكل المطلوب، لأن الكتاب الذي يعرف به لا يغادر هذه الحدود.

---

1) نشر بجريدة العلم بتاريخ 1982/4/17.

وإذا نحن وضعنا أمام أعيننا الدور الحضاري الذي ينبغي على بلادنا أن تضطلع به ــ وإن التحديات الكثيرة لتفرض عليها ذلك ــ والمكانة التي يجب أن تحتلها في الخارج ؛ عرفنا أن الواجب يقتضي إخراج الكتاب المغربي القديم والحديث من عزلته وذلك باتخاذ تدابير من قبيل الأمور التالية :

ــ أن تتولى مؤسسة وطنية طبع الكتاب وتوزيعه ضمانا لحق المؤلف.

ــ أن توضع الترتيبات اللازمة لتسويق الكتاب المغربي إلى جميع أنحاء العالم.

ــ أن تراجع التشريعات الخاصة بحقوق التأليف والنشر والترجمة حتى تصبح في صالح الكتاب والمؤلفين.

ــ أن تقوم الدولة بتشجيع المؤلفين والمنتجين للكتاب الذين يطبعون أعمالهم على حسابهم الخاص، تشجيعا ماديا ومعنويا.

ــ أن تحدث الدولة صناعة ثقافية داخل المغرب. والمقصود بالصناعة الثقافية هو الصناعات التي تدخل في إنتاج

الكتاب من ورق، وآلات طباعية، وغيرها. وذلك حتى يمكن تخفيض ثمن الكتاب فيصبح في متناول الجميع. إذ أن ارتفاع الثمن الذي يباع به الكتاب حاليا نتيجة ارتفاع المواد الصناعية الداخلة في إنتاجه والتي هي مواد مستوردة، يكون عائقا في سبيل تعميم الثقافة.

هذا فضلا عن كون توفير هذا النوع من الصناعة من شأنه أن يوفر ما يسمى بالأمن الثقافي الذي به يضمن للمغرب استقلاله الاقتصادي في هذا المجال ولا يظل تحت رحمة السوق العالمية. وأيضا فإن من شأن هذا الأمن الثقافي أن يضمن توفير ما يحتاجه سوق القراء المغاربة من كتب في حالة غلاء الكتاب العالمي المستورد.

ـــ ومن باب التفكير في الصناعات الثقافية التفكير في تكوين التقنيين والفنيين المدربين على صناعة الكتاب وطبعه وتوزيعه.

وتلك وسيلة لا تساعد فقط على توفير الكتاب بأقل كلفة. ولكن أيضا تساعدنا على تجويد صناعة الكتاب المحلي والارتقاء به إلى مستوى الطبع العالمي.

وإذا كان الكتاب المغربي يعاني أزمة طبع ونشر، فإن الكتاب الجيد بصفة عامة يعاني أزمة سوء التوزيع في العالم كله. وذلك نتيجة مزاحمته بالكتب التافهة الرخيصة ـــ ثمنا ومحتوى ـــ ولا يخفى ما لهذه المسألة من تأثير على القارىء الذي يجد نفسه مضطرا لقراءة أرخص الكتب. وهي غالبا ما تكون أسوأ الكتب.

وإذا كنا لا نريد من وراء تعميم الكتاب أن يقرأ المرء كل ما يصادفه في طريقه وتيسره له إمكانياته، فإن الواجب يقتضي حماية القارىء المغربي من الكتاب الرديء وذلك عن طريق إغراق السوق بالكتاب الجيد، وإن كان هذا لا يعفينا دائما من فرض نوع من الرقابة على المنشور والمطبوع من الكتب الرديئة.

الرأي الآخر[1]

ليس هناك فكر أكثر تخلفا ورجعية، وأكثر تعفنا وانغلاقا من ذلك الفكر الذي لا يحترم الرأي الآخر، ولا يعترف أولا يسمح بوجوده. ولا أحتقر في حياتي شخصا مثل احتقاري من لا يبصر في الحياة شيئا غير نفسه ورأيه. إنه بذلك يتحول إلى سلطة استبدادية تقمع وتغتال وتستعبد، وتهين العقل البشري، والكرامة الانسانية. أومن بفكر ديمقراطي يعطيك حقك في الوجود، ونصيبك في الحوار، فكر مفتوح العينين وليس فكرا أعمى أو أعور، فكر يراك ويجرؤ أن يقول إنه يراك، وليس فكرا لا يريد أن يراك ولا يقبل من أحد أن يقول إنه رآك. إنه شهادة مكتومة في هذه الحال، محرضة على الكتمان.

لا أتحدث هنا عن فكر الأشخاص فحسب، بل أيضا

1) نشر بجريدة العلم بتاريخ 1982/3/6.

عن فكر الهيئات والمؤسسات والأنظمة والمجتمعات. نعم لأن المجتمعات نفسها حين تتقوقع على ذاتها، وتنكمش في عقر دارها، تكون مجتمعات في أحط درجات التخلف، أقرب إلى الوحشية منها إلى الانسانية. والأنظمة والهيئات حين تضيق بالرأي المخالف والثقافة المغايرة، وتلجأ إلى وأدهما واغتيالهما، تكون بطبيعتها فاسدة ومتداعية، لا تلبث أن تتهاوى من الفراغ وتنهار من العقم، على الأقل لأنها بهذا الصنيع لا تفعل شيئا أكثر من تصعيد الكبت الذي ما إن يتعاظم حجمه حتى يتفجر فلا تطيق له صمودا ولا مواجهة. أقول هذا وما يزال عالقا بأذني ذلك التصريح الذي أدلى به وزير إعلام دولة عربية خلال الأيام القلائل الماضية، حين قال: «إننا سنسحق كل من يعارضنا». ويقصد بالمعارضين كل فئات الشعب التي قامت في انتفاضة ضد نظام حكم عسكري عانت تحته سنوات من الكبت. هكذا قالها صريحة فجة.

ولا أريد أن يفهم من كلامي هذا أنني أدعو لحرية الفكر بلا قيد، فأكون بذلك قد فتحت بابا لدخول وترويج كل ما من شأنه أن يدخل ويروج من أفكار ولو كانت ضد مصالح البلاد العليا، وأهدافها الكبرى. ذلك أننا حين نقول الحرية نقول معها ما يلازمها من الشروط التي بدونها لا تكون حرية حقيقية. إن الفكر الذي ينبغي أن يسود هو الفكر

الديموقراطي كما قلت سابقا، والحرية إذا لم تكن تحترم هذا الشرط فهي حرية لا معنى لها. لأنها ستتحول إلى إشباع النزعات الفردية وتغليبها على المصلحة الجماعية.

وهل يخفى بعد هذا أن من أسباب تخلف مجتمعاتنا العربية أنها لم تبلغ تلك الدرجة من الوعي بحيث يصبح تعدد الآراء فيها أمرا طبيعيا مألوفا ؟ إنه متى استطعنا بلوغ هذه الدرجة، سنكون قد أوجدنا الشغل لكل العقول المعطلة أو المستغنى عن عملها، ونكون قد أوجدنا المناخ الصحي الذي تنتج فيه كل الطاقات متعاونة على خلق كل ما من شأنه أن يرفع من مستوانا الانساني والحضاري عن طريق النقاش والحوار وتبادل الرأي، وإخضاع كل تجربة نظرية أو عملية لمحك البحث والنظر والنقد والتحليل دون حرج في النفس أو ضيق في الصدر. فالفكر — كما هو معروف — لا ينتج ولا يثمر إلا في المناخ السليم، مناخ الحرية لا مناخ الكبت والقهر والاكراه.

هذا ولا شك أن جميع أولائك الحكماء الذين تحدثوا عن الصمت ومزاياه قد عاشوا في ظل الاكراه. فحين لم يستطيعوا الكلام قالوا إن الصمت معدنه الذهب. وحين قطعت ألسنة المتكلمين منهم. قالوا : لسانك إن لم تقطعه قطعك. وهكذا عطلت قدراتهم فلم يقولوا شيئا وإن كانوا في الحقيقة

قد قالوا كل شيء حين أدانوا بتلك الحكم القصيرة أوضاعا
فاسدة تقطع الألسنة وتلجم الآراء

حول تعدد أنماط التعليم [1]

لا يوجد في المغرب نمط واحد من التعليم، بل فيه أنماط متغايرة، كلها تسير وفق مناهج مختلفة : فهناك التعليم الرسمي الذي ينخرط فيه عامة أبناء الشعب، والتعليم الأصلي أو الأصيل التابع للمعاهد الدينية، والتعليم الحر بشقيه : القديم المعرب الذي وجد بدوافع وطنية، والحديث الموجود على هامش التعليم الرسمي بدوافع تجارية لارضاء أبناء الطبقات المتوسطة والعالية، ثم تعليم الطائفة اليهودية، وإلى جانب ذلك كله، هناك تعليم تسهر عليه الكنيسة المسيحية وتقوم بتسييره كتائب من الرهبان و«الآباء» و«الاخوان» و«الأخوات». فضلا عن مدارس البعثات الجامعية الفرنسية المبثوثة في كل مكان.

وإذا كان لهذه الأنماط المتعددة المتغايرة في المناهج

1) نشر بجريدة العلم بتاريخ 1978/3/18.

والطرق والوسائل من أخطار، فإن من أهمها ولاشك، إخراج مواطنين بأفكار وعقليات متباينة بل متناقضة في أغلب الأحيان، ذلك أن المواطن الذي تلقى تعليمه في البعثات الأجنبية أو في المدارس التابعة لحماية الكنيسة، لن يجد في يوم من الأيام نقطة واحدة يلتقي فيها مع أخيه المواطن الذي تخرج من معاهد دينية أو معربة أو شعبية. إنهما مختلفان من الأساس في مقدار ولائهما للوطن، ومقدار تعلقهما باللغة الوطنية، وبالدين والأصالة والعروبة، ولذلك فنحن نسهم بوعي أو غير وعي في إخراج مواطنين يكون التناقض هو الرابطة العجيبة التي تؤلف بينهم، فلا تعجب بعد هذا إن رأيت منهم من يقف ضد التعريب أو يستهزىء بالقيم الروحية للأمة، أو يشكك في قضاياها الترابية الكبرى.

هل المغرب بلد ناطق بالفرنسية ؟(1)

بين حين وحين. تصل إلينا أخبار عن مشاركة المغرب في مؤتمر أو ندوة للناطقين بالفرنسية، وذلك على مستوى من المستويات. وشخصيا لا أفهم كيف نكون بلدا عربيا، وتكون لغتنا الدستورية الرسمية هي العربية، ومع ذلك نأبى إلا أن نصنف أنفسنا مع ناطقي لغة لا يربطنا بها إلا تاريخ الاستعمار. إن المغاربة جميعا لا يعرفون الفرنسية إلا من خلال بعض الأوراق الادارية التي ما فتئنا نكافح من أجل تعريبها،أو من خلال الساعات التي تخصص لها في المدارس بجانب اللغات الحية الأخرى لتكون للدارسين عدة وسلاحا من أسلحة العلم والبحث، أو من المفروض أن يكون الأمر كذلك. أما لغة الشارع، ولغة البيوت والمقاهي والمسارح، ولغة الجد والمرح، ولغة الفلاح والعامل والتاجر والصانع والعاطل والمتسول، فهي اللغة العربية.

1) نشر بجريدة العلم بتاريخ 1982/2/16.

فمن أين كنا ناطقين بالفرنسية إذن ؟ قد يكون المعنى الفلسفي هو المقصود. أي أننا ناطقون لها بالقوة لا بالفعل. بمعنى لو أردنا نطقها لسهل علينا ذلك لأن جهازنا الصوتي قادر على هذا النطق، ولكننا لا نفعل.

ثم دعك من هذا المزاح وقل : إن المقصود هو أن المغرب كان من الدول التي استعمرتها القوى الناطقة بالفرنسية، فلما نُزِعَتْ عنا تلكم القوى ظل تأثيرها باقيا، فأصبحنا نصنف أنفسنا في صفها حنينا إليها وانجذابا. وبهذا المنطق قد لا نجد هنالك دولة عربية واحدة ناطقة بالعربية. فبعضها ناطق بالانجليزية لأن استعمارها كان انجليزيا، وبعضها بالفرنسية لأن استعمارها كان فرنسيا وبعضها إيطاليا أو إسبانيا. وهكذا... لكن. لماذا نحن من الناطقين بالفرنسية ولسنا من الناطقين بالاسبانية ؟ ألم يكن لاسبانيا وجود في الشمال والجنوب من بلادنا ؟

أما الدول العربية، فإني أتساءل : لماذا لا تصنف نفسها لغويا تحت فصيلة الناطقين بالتركية ؟ ألم تعش فترة طويلة من حياتها تحت الحكم العثماني التركي ؟ بلى ولكن العثمانيين لم يستلبوا الشخصية العربية مثلما استلبها الاستعمار الغربي.

الفرنسي السعيد [1]

كم أغبط الانسان الذي يزور بلادنا أو يقيم فيها، وكم أرثي لحال المغربي الذي يزور فرنسا أو يقيم فيها.

فالأول لا يفقد ذرة واحدة من إنسانيته وكرامته حين يضع قدميه على أرضنا (المنفتحة) — وليسمح لي الأخ عبد الجبار السحيمي أن استعير منه هذه الكلمة الأخيرة [2] — فلا أحد يضايقه أو يستفز مشاعره، ولا شيء يبعث في نفسه الاحساس بالغربة. فلا ديانة هذا البلد المتسامح المضياف بلا

1) نشر المقال بجريدة (العلم) بتاريخ. الاثنين 17 ربيع الثاني 1406 هـ الموافق 30 دجنبر 1985م.

2) الاشارة هنا إلى المقال الذي نشره عبد الجبار السحيمي بجريدة (العلم) بتاريخ 1985/12/27 تحت عنوان : (مباشرة من روما) تعليقا على النقل المباشر الذي قامت به التلفزة المغربية يوم 1985/12/24 للصلاة التي أقامها البابا في الكنيسة الكبرى بروما بمناسبة أعياد رأس السنة الميلادية. وكان هذا النقل المباشر الذي تم لأول مرة في التاريخ المغربي استفزازا كبيرا لمشاعر المغاربة.

حدود، ولا تقاليده ولا لغته ولا مقوماته، تمنع الزائر الفرنسي من ممارسة شيء اعتاد أن يمارسه في بلده. كل نزواته وسخافاته وحماقاته ودعارته وعرائه وميوعته واستهتاره في هذا البلد مباح. كل شهواته النفسية والبطنية والجنسية ـــ مما هو عندنا حلال أو حرام ـــ يستطيع أن يشبعه في أي وقت يشاء... المهم أنه لا يمكن أن يتخيل وجود شيء ممنوع عليه في بلادنا. وكيف يتصور ذلك ونحن نعطيه الأدلة القاطعة على أن كل مستحيل خارج المغرب ممكن داخله ؟ فتزوير البرلمان ممكن، والادارة المتعفنة ممكنة جدا، والغش والرشوة والمحسوبية كلها شواهد بينة على ما نحن قادرون عليه في بلد العجائب هذا.

إذن، ما أسعد هذا الفرنسي الذي لا يرد طلبه ولا يخيب له رجاء. ما أسعده حين يراهن على أن يتنازل رجل الشارع المغربي عن لغته القومية ليخاطبه باللغة الفرنسية أين ما حل وارتحل، ويكسب الرهان.

ما أسعده باطمئنانه إلى أن أحدا لن يخدش كبرياءه ولو بنظرة أو بحركة معبرة من حركات الوجه. ما أسعده براحة البال إذ لا يتوقع أن يقرأ في لافتة من لافتات المتظاهرين شعارا معاديا أو يجد في سطر من جريدة يومية كلمة واحدة تشم منها رائحة العنصرية أو التعصب. ما أسعده بالأطفال الذين

يستقبلونه في الأحياء الآهلة وهم يهتفون. (بونجور موسيو)، فيتنامى شعوره اذذاك ويعظم بأنه (المسيو) ـــ أي السيد ـــ الوحيد في كل مكان من بلادى.

وما أسعده حين يتجول بين تلك الأزقة والدروب من المدن العتيقة والشعبية ولا يخشى أن يضل الطريق ولا يخشى أن يتيه. وكيف يخشى وكل ما حواليه من علامات الطرق ولافتات الشوارع والأزقة مكتوب بلغته ومعمول من أجل إسعاده وإرشاده والأخذ بيده من غير حاجة إلى دليل ؟ .. وهو لا يجد في هذه العلامات واللافتات دليلا فحسب، بل يجد فيها كذلك فرصة ثمينة لمراجعة تاريخ بلاده وقراءة أسماء رجالها الذين سمينا شوارعنا وساحاتنا بأسمائهم حتى لو كانت هذه الأسماء أسماء غزاة وطغاة وعساكر سفاحين فتكوا يوما بآبائنا المجاهدين وأراقوا دماءهم وأحلوا حرماتهم ومزقوا كيانهم ونهبوا خيراتهم.

وما أسعد هذا الفرنسي الذي يجد دائما من أبناء جلدتي وفي وطني من لاهم له إلا الدفاع عن ثقافته وفكره ولغته. وأقوى دفاع هو الذي يمارسه الواحد مناوهو في موقع القرار والمسؤولية. فكم من وزير أو مسؤول كبير وجد أن سلطته تنحصر في منع استعمال الأوراق الرسمية المكتوبة بالعربية. وكم من وزير أو مسؤول كبير رفض من موقع مسؤوليته وبموجب

سلطته تعريب التعليم والادارة والحياة العامة، وقاوم صامدا هذا التعريب بكل ما يملك من نفوذ، وبكل ما يصدره من قرارات مختومة في الأخير بخواتم فرنسية بالطبع، وكأننا أمام مقيم عام جديد فرضته علينا فرنسا ليدافع عن حقوقها وألزمتنا بتأدية راتبه الشهري الضخم... يا لها من شماتة!

فلتهنأ أيها الفرنسي السعيد بكل ما تمنحه لك جنة بلادي من قطوف دانية، وامتيازات خيالية عالية. أما أنت أيها المغربي الشقي، فعليك حين تصل إلى الحدود الفرنسية أن تعرف أنك أصبحت منذ تلك اللحظة متهما. فأنت قبل كل شيء من عِرْقٍ وسخ، وأنت عنصر مشاغب، وسارق وقاتل ومهرب وإرهابي... عليك منذ تلك اللحظة أن تنسلخ من شخصيتك وقوميتك، وأن تستودع الله كرامتك وإنسانيتك كما استودعته عيالك وأهلك، فذلك الجمركي الأشقر لن يسمح لك أن تتخطى حدوده حاملا معك كل هذه «الرذائل» المغربية العربية. وافرض أنك أفلت من الجمركي وأجهزته الكاشفة بأعجوبة، فلن تفلت وأنت في الشارع الفرنسي، والمتجر الفرنسي، والمعمل الفرنسي، من نظرات قاتلة جارحة تحاصرك أينما توليت بوجهك، كل نظرة منها هي بمثابة جمركي أو جهاز كاشف. ولن تجد ملجأ يحميك من الحملات الاعلامية المناهضة، واللافتات المطالبة بطردك، والرصاصات العنصرية التي تنتظرك

بين يوم وآخر.

وجزء من كرامتك وإنسانيتك لغتك الوطنية، فماذا أنت فاعل بها في بلاد موليير ؟ هناك يحلو للناس أن يفهموا لغة الكلاب، وكل الحيوانات التي يرأفون بها، ولكنهم بالطبع لا يريدون أن يفهموا لغتك، بل قد لا تعدم من يستغرب أن تكون لك لغة خاصة غير لغة أمنا فرنسا. هل تعلم لماذا ؟ لأنه لا يسمح في أية دولة من دول أروبا لرجل مسؤول أن يدافع عن لغة أجنبية من موقع مسؤوليته، ولا يمكن لشعب أوربي أن يؤدي راتب هذا المسؤول الذي يحاول أن يفرض عليهم لغة غير لغتهم.

اللغة العربية والتبادل الثقافي

قامت فرنسا في الأيام الأخيرة بفتح مركز ثقافي جديد بمدينة مراكش،[1] قيل عنه رسميا إنه أكبر وأهم المراكز الثقافية الفرنسية في إفريقية، نظرا لتجهيزاته الضخمة المتطورة، وللمساحة الكبيرة التي أقيم عليها بنيانه، وللمهمة المنتظر أن يؤديها في المستقبل، ومن المعلوم أن فرنسا تجعل من لغتها وثقافتها عنصرا ثابتا وأساسيا من بين العناصر الأساسية والثابتة في سياستها الخارجية، إن لم يكن هو العنصر الأهم الذي تعتمد عليه في خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، ففرنسا تعمل بكل الوسائل على تنمية تركتها التي خلفتها وراءها في مستعمراتها القديمة والمتمثلة بالدرجة الأولى في لغتها وثقافتها، وذلك حتى تظل هذه المستعمرات المستقلة اليوم عنها استقلالا جغرافيا مرتبطة بها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا. وهي تصل إلى

1) تم تدشينه في يوم 1986/10/24.

تحقيق هذا الارتباط وإرساخه بواسطة قناة اللغة والثقافة. وهذا واضح كل الوضوح لمن يحاول أن يفسر أسباب اهتمامها بتكوين مؤسسات عالمية ذات صبغة ثقافية في الظاهر، كمؤسسة الدول الناطقة بالفرنسية التي يزيد عدد أعضائها على الأربعين دولة، ومؤسسة العواصم الناطقة بالفرنسية، والبرلمانات الناطقة بالفرنسية، وغيرها من المؤسسات الشبيهة بما ذكر. فلا أحد يخفى عليه الغرض من إحداث مثل هذه المؤسسات، ولا أحد يعتقد أنها لوجه الله ووجه الانسانية. كما لاأحد يؤمن بأن نية فرنسا هي خدمة ثقافات ولغات هذه الشعوب التي تحاول جرها وراءها، فالغرض بين وهو تقوية مركزها ونفوذها الدوليين حتى تنافس بذلك دولا أخرى ويصبح حظها من الغنيمة أقوى.

وحرص فرنسا على أن تجعل من ثقافتها ولغتها العنصر الأول والأهم الذي تستند عليه في خدمة مصالحها العاجلة والمستقبلية وتمرير خططا بها الايديولوجي، ليس هنالك ــ فيما يبدو ــ ما يوازيه عند غيرها من الدول المتقدمة. فأمريكا وروسيا واليابان مثلا لا تولي هذه المسألة من الاهتمام ما توليه لها فرنسا. لأن أمريكا تعتمد بالدرجة الأزلى في خدمة مصالحها على قوتها العسكرية والاقتصادية، وروسيا تعتمد على نفوذها الايديولوجي بالاضافة إلى قوتها العسكرية. واليابان تعتمد على

تقنياتها وتصنيعها... أما فرنسا فلها سلاح وقوة من نوع آخر تريد بهما أن تسبق شقيقاتها من الدول الأوربية وتتفوق عليها.

ونحن لا يمكن أن نلوم فرنسا على ما تخططه وتدبره وتسعى إليه من أجل نشر لغتها وثقافتها وخدمة مصالحها ومصالح شعبها. فلو كنا مكانها لفعلنا مثلها. ولكننا ننظر إلى المسألة من الزاوية التي تخصنا، فنلوم أنفسنا لأننا لم نتعلم بعد كيف نخلص للغتنا وثقافتنا إخلاص فرنسا للغتها وثقافتها. إننا نتعلم منها كل شيء، ونقتدي بها في كل شيء إلا في هذا الأمر الذي يعز علينا أن نفرط فيه.

ونلوم أنفسنا لأننا لا نريد أن نستفيد من لغتنا وثقافتنا في تقوية مركزنا الدولي وعلاقاتنا الخارجية، مع العلم أن رصيدنا اللغوي والثقافي والحضاري أعمق وأمتن بكثير من رصيد فرنسا التي تعتبر من الوجهة التاريخية دولة حديثة بالقياس إلى الدولة المغربية وماضيها. ومع العلم أيضا أن موقعنا الجغرافي الذي يمكن أن يساعدنا على ذلك لو فكرنا وأردنا، هو أفضل بكثير من موقع فرنسا، فهذا الموقع الجغرافي المتميز هو الذي ساعد طارق بن زياد وموسى بن نصير على نشر العربية والاسلام في مساحة شاسعة من جنوب غربي أوربا. وهو الذي ساعد أيضا تلك القوافل التجارية التي قطعت أكباد

الصحراء لتحمل إلى إفريقية الثقافة العربية الاسلامية. وإلى عهد جد قريب كانت علاقة المغرب بإفريقية قائمة أساسا على هذه الثقافة التي ساعدنا على نشرها موقعنا الجغرافي. إننا مع كامل الأسف ننظر اليوم إلى موقعنا الجغرافي هذا على أنه ميناء كبير يصلح للاستيراد فقط ولايصلح للتصدير.

ونلوم أنفسنا أيضا لأننا قدمنا للغة الفرنسية من الامتيازات والخدمات ما لم يكن يحلم به حتى أساطين الاستعمار الأولون الذين احتلوا بلادنا. وكل ذلك من دون أي مقابل من النوع نفسه. والدليل على هذا أننا لوقمنا بعملية حسابية بسيطة لوجدنا أن عدد متعلمي الفرنسية في المغرب خلال الثلاثين عاما من الاستقلال قد تضاعف مرات ومرات عما كان عليه في عهد الحجر والحماية. ففرنسا مثلا لم تكن تستطيع نشر لغتها وثقافتها في مناطق الشمال ومناطق الجنوب، لأن هذه المناطق كانت محل نفوذ أجنبي آخر. وفرنسا لم تكن لتقبل على فتح مدرسة إلا وتلقى أمامها عشرات المدارس الحرة والمعاهد الأصلية لتعليم العربية وعلومها. وفرنسا كانت تجابه بمقاومة عنيفة في سياستها التعليمية، لدرجة أن كثيرا من الآباء كانوا يمنعون أبناءهم منعا من ولوج المدارس الفرنسية خشية أن يكون في برامجها ما يبعدهم عن الاسلام والعروبة. وحين خرجت فرنسا قمنا نحن نيابة عنها بتعميم نشر لغتها وثقافتها على

أوسع نطاق سواء في مناطق الشمال أم مناطق الجنوب. وجعلنا من هذا التعميم فرضا واجبا على كل متعلم منذ السن السادسة أو السابعة. فلم يبق بيت من البيوت إلا ودخلته هذه اللغة وهذه الثقافة طوعا أو كرها. ثم أفسحنا المجال للبعثات التعليمية الفرنسية وأعطيناها الأولوية والامتياز على سائر البعثات الأجنبية الأخرى، وبهذا كله أصبح المستفيد الوحيد من سياسة التعميم والتوحيد التي سرنا عليها في تعليمنا منذ الاستقلال هو اللغة الفرنسية دون غيرها، لأن التوحيد أصبح يعني القضاء على المدارس الحرة الوطنية التي كانت تتميز ببرامج خاصة تلقن فيها كل العلوم الأساسية باللغة العربية. هذه المدارس التي أنشئت أساسا لمقاومة السياسة التعليمية الفرنسية الرامية إلى محو الشخصية المغربية والقضاء على هويتها، وأصبح التوحيد يعني أيضا الاجهاز على التعليم الأصيل وتحويل روافده لتصب كلها في التعليم العام. والتعميم أصبح يعني نشر الفرنسية في سائر المناطق والجهات التي كانت لا تعرف هذه اللغة.

فماذا استفاد المغرب من كل هذا السخاء الحاتمي الذي لا يقابله الفرنسيون إلا بالتعالي والكبرياء، ولا يعتبرونه إلا ضعفا منا وتخاذلا، حتى إن الواحد منهم قد يعيش في المغرب حياته كلها ولا تراه في يوم من الأيام يتنازل ويتكرم فيخاطب الخضار أو البَقَّال بلغته الوطنية أو لهجته المحلية ؟ وقد كنا نأمل على

الأقل في أن يحرص المغرب على مطالبة فرنسا بتزويدنا بالتقنيات والتجهيزات والخبرة اللازمة لتطوير كيفية تعليم لغتنا العربية ونشرها.

ونحن نلوم أنفسنا أيضا لأننا ننغلق على اللغة الفرنسية وحدها ولا نريد أن ننفتح على غيرها، معتقدين أنها هي الوسيط الوحيد الذي يفتح أمامنا أبواب الغرب ويربطنا بعجلة التطور والتقدم، مع أن الفرنسية تعتبر لغة متخلفة في ميادين العلوم والصناعات والاقتصاد وكان الأولى أن يكون انفتاحنا حقيقيا، فنقبل على تعلم لغات أخرى في مقدمتهاالانجليزية التي هي أقوى فعالية من الفرنسية في الميادين التقنية التي نريد أن نستفيد منها. وليس خافيا على أحد أن التفتح على عدد من اللغات العالمية هو الذي يضمن لنا التحرر الفكري الكامل، وهو الذي يعزز مكانة لغتنا الوطنية ويجعلها سيدة في بلادها وعلى أبنائها.

لا حاجة بعد هذا أن نكرر ما نقوله دائما وهو أننا لا نضمر أي عداء للغة الفرنسية، ولا يمكن أن يكون لنا تجاه الشعب الفرنسي إلا ما لنا تجاه سائر الشعوب الانسانية من مشاعر الود وحب الخير. ولكننا لا نريد أن تكون الصداقة المغربية الفرنسية على حساب لغتنا وهويتنا وثقافتنا، ولا نريد

أن يفهم التبادل الثقافي على أنه غزو ثقافي.[2]

(2) نشر المقال بجريدة (العلم) عدد 1986/11/2 ثم نقلته جريدة (الوحدة الكبرى) لصاحبها الأستاذ علي الريسوني ونوهت به ونشرته في عددي : 132 و 133 (دجنبر 1986 يناير — 1987).

الأبعاد الستة للتعريب

نود في هذه المقالة أن نوضح أن المطالبة بالتعريب ليست مطالبة بتحقيق شيء كما لي بالنسبة للشعوب العربية والمغرب منها على الخصوص، بل هي مطالبة بشيء أساسي جدا وضروري جدا لهذه الشعوب إذا هي أرادت أن تنهض حقا وتتقدم حقا. وكل فلسفة عن النهضة العربية، وكل حديث عن تقدم العرب، لا يجعلان من التعريب حجر الزاوية ولا يشترطانه في مقدمة الشروط، فثق أنه لا عمق في ذلك الحديث، ولا واقعية ولا موضوعية في تلك الفلسفة.

ونريد أن نوضح أن التعريب ليس شعارا ترفعه جماعة من أجل أن يوصلها الى الحكم والسلطة على حساب جماعة أخرى، وليس معركة تتغلب وتتسلط فيها فئة عرقية على فئة

عرقية ثانية وتسلبها سائر الحقوق، بل هي معركة من أجل كسب رهان التوحيد والتماسك والانسجام والتراص بين سائر الفئات وجميع العناصر، تنصهر فيما بينها لتخلق من هذا الانصهار قوة تصمد في وجه التخلف والظلم والتبعية والجهل والضعف والهوان.

وأن فهم التعريب على أنه طريق يعود بنا الى الوراء ويُرْجعنا القَهْقَري بدل الاسراع نحو الأمام، لهو فهم سقيم ونظر قاصر. فَهْمٌ يقوم على أن التعريب يعني الارتباط بالعرب، والعرب كما ترى : أمة متخلفة مريضة في هذا الزمان، وشعب مهترىء متناحر متقاتل متخاذل، فما معنى التعريب إذن إلا أن يكون ارتباطا بالتخلف، ووقوفا في وجه المدنية والحضارة العصرية، وتقوقعا وانطواء على الذات، واختيارا لأسوأ الحلول ؟ ويلخصون كل هذا ويجملونه في شعار خبيث خطير ومُنَفِّر صار مثلا أو كالمثل، وهو شعار : «إذا عُرِّبت خُرِّبت». وكأن العَرب حكم عليهم بالتخلف وبخراب البيوت الى الأبد، وكأن العرب لن تقوم لهم قائمة إلا حين يتخلون عن عروبتهم ويتنكرون لشخصيتهم.

ونريد أن التعريب في الأخير ليس مجرد أن تحل العربية محل الفرنسية أو الانجليزية أو غيرهما من اللغات الأجنبية.

صحيح إن هذا هو التعريب في مظهره الخارجي، ولكن حقيقته أعمق من ذلك وأشمل، وله من الأبعاد والآثار ما ينعكس على نواحي الحياة الثلاث : الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما نبينه في النقط الست التالية :

1. فالتعريب في أول الأمر تحقيق للذات وتعبير عن الهوية، أي تعبير عن الانتماء الى العروبة لغة وثقافة وفكرا وحضارة وتاريخا وأرضا ومصيرا مشتركا. فإذا كان المغرب مثلا ــ بحكم ماضيه وتاريخه وبحكم واقعه وحاضره ــ عربي الهوية، فإن عروبته هذه لا تتحقق ولا يعبر عنها إلا بالتعريب، كما لا يعبر عن هوية الشعب الفرنسي إلا بالفرنسية، وهوية الشعب الاسباني إلا بالاسبانية. ولا يخطر بالبال أن يتنكر المرء لبني قومه لمجرد مرحلة ضعف وانهيار يمرون بها، ولا يحدث ذلك لانسان إلا أن يكون عاقا أو مستغلا لا خير فيه. ومثل هذا أحق أن ينبذ وأحق أن يخاصم، فَيَدُكَ منك ولو كانت شَلاَّء. وما يقال عن العروبة والعرب يقال عن لغتهم التي كثيرا ما نعتت بالعجز والضعف والفقر. وهي كذلك ضعيفة، ولكن ضعفها كان نتيجة إهمال من أصحابها وتفريطهم.

والتعريب الذي يعني ممارسة الانتماء العروبي هو في الحقيقة تعريب للتفكير، أو بعبارة أخرى هو التفكير عربيا. أي التفكير الذي يجعلنا نضع في اعتبارنا ونصب أعيننا دائما أننا

في قطر من أقطارنا العربية جزء من شعب وجزء من أمة وجزء من كيان ولسنا كيانا مستقلا تمام الاستقلال عن الشعب العربي والأمة الاسلامية وكيانهما الثقافي والحضاري ومصيرهما وهمومهما ومشاكلهما. وتعريب التفكير معناه : التفكير بعقلية عربية تراعي الواقع العربي وخصائص المجتمع العربي وتدافع عن مصالحه.

وتعريب التفكير هو الذي يجعلنا نتفادى النظرة الاقليمية الضيقة، ونتجنب الأنانية القطرية، ولا نعطيهما إلا ما يستحقان من أهمية، ويدفعنا عكس ذلك إلى التفكير الجماعي وإلى الالتصاق بأمتنا الاسلامية وشعبنا العربي عوض التفكير في الانفصال أو الاستغناء عنهما أو البحث عن بديل لهما في الشرق أو الغرب. وهو الذي يجعلنا حين نخطط لوضع سياستنا الاقتصادية والثقافية والاعلامية والعسكرية والأمنية... نخطط على أساس أن سياستنا هذه في جميع نواحيها مندمجة ضمن خطة عربية كبيرة وشاملة وموحدة تستمد منها وتصب فيها ولا تتعارض معها.

2. والتعريب بالنسبة للشعوب العربية هو السبيل لتحقيق الاستقلال الثقافي والفكري الذي هو بدوره السبيل الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي. فلا يشك عاقل

في أن الاستقلال الحقيقي لشعب من الشعوب أو أمة من الأمم هو الذي يتم بالتخلص من التبعية الثقافية الأجنبية، وبدونه يظل تحرير الأرض وحدها لا قيمة له ولا معنى. لأنه لا حرية لأرض إذا لم يتحرر مالكها فيشعر باستقلاله في الرأي وبحريته وإرادته الخاصة في التخطيط واتخاذ القرار. ومعلوم أيضا أن لا تقدم مع الخضوع والتبعية وضعف الشخصية وانعدام الرأي، ولا خروج لشعب من التخلف إذا كانت يده هي السفلى، ولا نهضة له مع الخضوع والاستسلام. لا شيء من ذلك إلا مع الحرية والاستقلال في الفكر والارادة والاختيار قبل أية حرية أخرى.

لقد قلت (الاستقلال) الفكري والثقافي ولم أقل (الاستغناء)، لأن الاستغناء في المجال الفكري والثقافي عَصِيٌّ على التصور، ولأن الثقافة لا تكون ثقافة إلا بالانفتاح والأخذ والعطاء، أي لا تكون إلا بالتثاقف. ولا تنمو وتزدهر وتتطور إلا بالاحتكاك والتفاعل، ولا تستمر إلا في ظل التسامح وتكسير الحدود وتخطي الجنسيات، ولا تنضج إلا بما يطرأ عليها من التغير الدائم... وكل هذا لا يناقض الاستقلال والاحتفاظ بقدر كبير من الشخصية ومن خصوصية الذات، وإلا أصبح الأمر انهيارا واستلابا.

أما كيف يكون التعريب سبيلا إلى التخلص من التبعية الثقافية وما تجر إليه من تبعيات أخرى، فهو أن التعريب معناه بالنسبة للعرب إثبات للذات وتأكيد للشخصية عن طريق إثبات ماهم من ثقافة وفكر ولغة قادرة على التعبير عن المرحلة التي يجتازونها. ورفضهم للتعريب معناه رفض للذات وتنازل عن الثقافة التي يملكونها أي عن الشيء الوحيد الذي يميزهم من بين الشعوب والأمم الأخرى، لأن عرب اليوم كما نعلم هم عرب باللغة والثقافة وليس بالعرق والسلالة. والذي يتنازل عن شخصيته ويتخلى عن ذاته وثقافته نهائيا لا بد أنه منهار ومستلب وضعيف، والضعيف المغلوب تابع للغالب ومُستعْبَد للقوي في فكره وإرادته، مقلد له في عاداته وطبائعه، لا يقدر على العيش في استقلال عن سيده. وهووما مَلَكَ لسيده.

التعريب من زاوية النظر هذه يعني أننا في علاقاتنا الثقافية مع الأمم الأخرى نتعامل على أساس التبادل والمثاقفة، وليس على أساس التبعية من طرف والسيطرة من طرف آخر. ويعني أننا نملك رصيدا ثقافيا كبيرا نريد، عن طريق هذه العلاقات المتفتحة، أن نتعهده وننميه ونجدده ونضيف إليه، بما نتعلمه من لغات وتقنيات ونستفيده من تجارب وخبرات ونظريات. وإظهار هذا الرصيد والاعتزاز به هو الذي يكسبنا احترام الآخرين وليس العكس.

والتعريب من هذه الزاوية يعني أيضا أن التحرر من التبعية الثقافية لا يتم إلا بسيادة اللغة الوطنية بين أبنائها وشعوبها على كل لغة أو ثقافة أجنبية، وهذا لا يكون إلا حين ننظر إلى سائر اللغات والثقافات الأخرى من بُعْدٍ واحد متساوٍ، أي دون أن نعطي تفضيلا أو امتيازا لاحداها على الأخريات. فكلها لغات وثقافات تستحق أن ننفتح عليها ونتعلم منها، وكلها صالحة وقادرة لاغناء ثقافتنا وإثراء حضارتنا. ومادام الأمر كذلك، لماذا نعطي الامتياز للفرنسية مثلا ونحرم نفسنا من الانتفاع بالباقي ؟ إن هذا الامتياز هو الذي يقود إلى التبعية، وهو الذي يجعلنا منغلقين متعصبين للغة أجنبية واحدة ولا نرى العالم المتحضر إلا من خلال هذه اللغة وثقافتها، وهذا التعصب أو الانغلاق في التعامل مع لغات وثقافات العالم المتحضر هو الذي يقود إلى التبعية الاقتصادية والارتباط المالي والتجاري، فارتباطنا بلغة دولة أجنبية معينة يجرنا للارتباط بهذه الدولة اقتصاديا، لأن اللغة تسهل لنا التعامل معها دون غيرها وتمنعنا من التفكير في التعامل مع سواها إلا بقدر لا يضر بمصالحها هي.

3. **والتعريب أساس الوحدة.** فمن المعروف لدى علماء الاجتماع والتربية، والنفس واللغة، وعند كثير من الفلاسفة والمفكرين ورجال السياسة، أن الوحدة اللغوية في

شعب من الشعوب هي أساس وحدته الفكرية. والوحدة الفكرية هي أساس الوحدة المجتمعية. فلا انسجام يدوم بين أبناء الشعب في التفكير والسلوك والتقاليد والأهداف والغايات والمثل والمبادىء والأخلاق... إلا إذا كانت اللغة بينهم لغة موحدة. ومن ثم أصبح التعريب بالنسبة للمغرب ولكل بلد عربي آخر أمرا ضروريا مفروغا منه لتجسيد هذا الانسجام الحقيقي والترابط الفعلي بين أبناء هذا البلد الواحد من جهة، وبينهم وبين الأقطار العربية الأخرى من جهة ثانية: وهو سبيل الوحدة العربية التي نجعل منها هاجسنا وحلمنا الدائم. فهل نتحدث عن الوحدة العربية في الخرائط والأوراق. ولانفكر في الوحدة الحقيقية وهي وحدة الأفكار لتوحيد الأهداف والغايات ؟

والتعريب لا يقرب بين أبناء القطر العربي الواحد فقط، ولا يقرب بين الأقطار العربية فيما بينها فقط، ولكنه زيادة على ذلك يقرب بين العرب جميعا والمسلمين جميعا يحكم أن العربية هي لغة الكتاب الذي يوحد بين سائر المومنين به أينما كانوا، ولغة التراث الاسلامي المشترك في سائر الميادين وبجميع أشكاله وأنواعه، ولاشك أن الخير كل الخير في الوحدة، وأن الوحدة حياة وقوة، سواء أردنا وحدة قطر داخل حدوده الترابية، أم وحدة جهة إقليمية كوحدة أقطار المغرب العربي، أم وحدة

شعب كالشعب العربي، أم وحدة أمة كالأمة الاسلامية.

4. وفي التعريب قضاء على التمايز الطبقي وتحقيق للعدالة الاجتماعية. فإذا أخذنا وضع المغرب مثالا على مانقول، وجدنا أن العربية هي اللغة المنتشرة الآن في الوسط الشعبي العريض وبجانبها لهجات أمازيغية، أي أنها لغة الطبقة الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة والمحرومة التي تمثل أكبر نسبة من السكان، وفي مقابل ذلك نجد أن الفرنسية هي لغة الطبقة المحظوظة وهي أقلية.

وتفسير هذا هو أن اللغة أصبحت طرفا أساسيا في خلق. صراع طبقي وتقاتل اجتماعي، وأن اللغة الأجنبية بالذات هي أساس هذا الداء، لأنها تدخلت لتكون في صف الطبقة المتحكمة في وسائل الانتاج الاقتصادي والثقافي والمسيطرة على أحسن الوظائف في دواليب الدولة، ضد الطبقة السفلى التي لا تملك شيئا من هذه الوسائل والوظائف أو تملك أضعفها وأقلها شأنا. فهي إذن أداة تفرقة اجتماعية وتمايز طبقي، وفي ظل هذا التطاحن الصامت ــ لكنه قاتل وفعَّال ــ تصبح اللغة العربية، رمزا للفقر والضَّعة، وعلامة تقترن بالتخلف في الوعي وقلة النفوذ، ودليلا على المستقبل الغامض.وبالجملة تصبح رمزا لطبقة اجتماعية تجتمع فيها كل هذه الصفات، بينما تكون اللغة

الأجنبية (الفرنسية) هي لغة القوة والسلطة والمال والثراء والامتياز والوعي والتقنية والعلم والحضارة إلخ... وهذا ما جعل البعض ينظر إلى العربية نظرة الاحتقار والازدراء والاستخفاف، في حين يعجب باللغة الأجنبية ويتعلق بها. وهذا وضع أوجده الاستعمار الفرنسي في بلادنا حين أراد القضاء بالتدريج على الشخصية المغربية، بالقضاء على ما يحفظها ويبقيها، وهو اللغة العربية التي وحدت المغاربة في الدين والثقافة والفكر والحضارة والتاريخ، والبطولات، وحين أراد أن يهيىء خلفه من بعده يتربع على كراسي الادارة والاقتصاد والسياسة، فخلق من أجل ذلك تمييزا خطيرا بين المتعلم المغربي بالفرنسية وأخيه المتعلم بالعربية، بأن خول للأول الاستفادة من فرص الشغل الجيدة، وأمن له مستقبله في وظائف الدولة، وأخذ بيديه إلى طريق الشركات والمال، بينما ضرب الحصار الشديد على متعلم العربية ليظل في أسفل الدرك الاجتماعي. وبذلك أصبح هناك فرق واسع وكبير بين خريج القرويين أو المدارس المعربة وبين خريج المدارس الفرنسية. وظل هذا الوضع مع الأسف الشديد قائما بعد الاستقلال موروثا من عهد الحماية والحجر. وهكذا أصبح التنافس الاجتماعي يفرض على الآباء أن يوجهوا أبناءهم نحو اللغة الفرنسية أي اللغة الرابحة المربحة بدل اللغة الخاسرة. نحو اللغة التي تضمن المستقبل الضاحك لا المستقبل المظلم، يوجهونهم ذلك الاتجاه ولو مع شعور بالمرارة في النفوس

وحسرة في القلوب. فرغم أن هواهم مع العربية التي كافحوا من أجلها، كانت مصالحهم مع الفرنسية لكي يجنبوا أبناءهم المصير الذي وقعوا فيه هم أنفسهم. ولاشك أن هذا الأمر كان له أثره الكبير في تأخير مسيرة التعريب بالمغرب.

التعريب إذن هو الوسيلة للقضاء على هذه الوضعية التي تمزق المجتمع في المغرب وفي البلدان الشبيهة به، وتزيد في التفرقة بين فئاته وأبنائه بدل جمع الشمل وخلق الوئام وزرع نبات المحبة ليثمر القوة والوحدة والتلاحم. وقد كان هذا هو شأن المغرب قبل عام 1912 م أي قبل أن يخضع للسيطرة الأجنبية التي أرادت أن تسلك طريق التفرقة بين أبنائه وفئاته لتتغلب عليه. وإلا فالمغاربة منذ دخول الاسلام وهم مثال الوحدة وحسن التعايش وشدة التآلف والتآخي.

5. والتعريب ضروري لاشاعة العلم ونشر الوعي في أوسع نطاق، وتحقيق ديموقراطية التعليم والثقافة. فما دام تعليم المواد العلمية والتقنية يتم في مدارسنا وجامعاتنا باللغة الأجنبية دون العربية، فستظل الفائدة من هذه المواد والعلوم الضرورية لتقدم المجتمع وتطوره، محصورة بين فئة معدودة هي فئة الذين يتلقونها في المدارس والجامعات من أصحاب التخصصات العلمية والتقنية، أي أنها ستظل من المعارف الارستقراطية، الى

أن يتم تعريبها فيتأتى لها إذ ذاك أن تنتشر في سائر الأوساط وتكتسب الشعبية المطلقة، عن طريق الكتب ووسائل الاعلام المختلفة، فضلا عن المدارس والمعامل والشركات. وأضرب مثالا على أهمية نقل العلوم والتقنيات إلى اللغة الوطنية بما حدث في تاريخ الأمة الاسلامية حين كان الطب يدرس ويعلم بالعربية، مثله مثل سائر العلوم الأخرى، كالكيمياء والفيزياء والهندسة والرياضيات والفلك (علم الفضاء) والفلاحة والموسيقى وغيرها. فحين تم تعليم هذه المعارف بالعربية أي باللغة الوطنية لا باللغة اللاتينية أو اليونانية، عمَّ الانتفاع بها سائر الفئات الاجتماعية وانتشر علمها بين جميع الناس، وصار المُتَفَقِّهُ في الدين لا يجد حاجزا بينه وبين كتب الطب والكيمياء والهندسة والفلك والرياضيات... وغيرها، بل لقد كان من شعبية المعارف العلمية والتقنية أنْ نُظِمَت في منظومات سهلة وبلغة بسيطة يحفظها الصغار قبل الكبار. والطب على الخصوص بلغت شعبيته الى أقصى الحدود وأصبح ثقافةً لا يخلو منها بيت ومعرفةً لا تستعصي على أحد ولا يستغني عنها أحد.

ونحن وإن كنا نعيش في عصر التخصصات، وعصر التطور السريع والمعقد للعلوم، لا نستغني عن قدر معين من المعرفة العلمية والثقافة التقنية يشيع بين الناس، ليُحدث فيهم التطور والوعي اللذين ينبغي أن يحدثا، وهذا لا سبيل اليه إلا

باللغة الأكثر انتشارا والأكثر قربا من الشعب مع قدرتها على نقل العلوم وهي اللغة العربية.

ومن المعلوم المقرر بين علماء التربية وغيرهم أن التعليم باللغة الأم أقصر طريق الى الافهام والتبليغ، فبه نختصر كثيرا من الوقت والجهد والمال من أجل نشر العلم، والزيادة في مقدار الانتفاع به.

6. والتعريب سبيل النهضة الحقيقية وطريق التنمية الشاملة والتطور الاقتصادي والتقني، والابداع الفكري والفني، وبه نختصر المسافة الطويلة نحو التقدم والرقي، ونلحق بركب من سبقنا من الأمم. وهذه نتيجة مرتبطة بالنقطة السابقة ومترتبة عنها، فالوعي حين ينتشر انتشاره الواسع الذي لا تحده حدود، والعلم ولا سيما الجانب التقني منه، حين يشيع شيوعه الذي لا تقف في وجهه حواجز طبقية أو اجتماعية أو غيرها ـــ وهذا لا يحدث إلا باللغة الوطنية كما ذكرنا سابقا ـــ يكون ذلك هو طريق النهضة والتنمية والتقدم. فأوربا الأمس لم تنهض من كبوتها وتخرج من عصور انحطاطها وتخلفها وتدخل عصر التصنيع والتقنية إلا بعد الثورة العلمية المعروفة التي عملت على تعميم المعرفة، وقد عاشت طوال قرون محدودة الانتشار بين رهبان الكنيسة ونبلاء الطبقة الأرستقراطية. تلقن بلغة تزيد في

انكماشها ومحدودية انتشارها وهي اللغة اللاتينية التي كانت تمثل لغة الخاصة. وما كان لتلك الثورة أن تحدث ولذلك التوسع العلمي الكبير أن يتم إلا باللغات الوطنية الأكثر انتشارا في شعوب أوربا، وبذلك أمكن لجميع الطاقات البشرية أن تعبر عن مواهبها وتسهم في خلق النهضة وإبداع اليقظة والثورة. ويكاد يكون من القوانين التاريخية الجارية وفق سنن الحياة أن نقول : **لا تنهض الأمة إلا إذا تمكن جميع أبنائها من فرصة المشاركة في الخلق والابداع، ولا يمكن أن يشاركوا جميعا إلا باللغة الوطنية، وهذا ما لخصه أحدهم بأن قال : «لا تبدع الأمة إلا بلغتها».**

وليس المقصود بالابداع أو الخلق ما كان منه مقصورا على الجانب الفكري النظري أو الجانب الفني والأدبي دون غيرهما. فهذان الجانبان مقصودان بطبيعة الحال، ولكن نقصد بجانبهما أيضا الابداع والابتكار في سائر الميادين من الحياة والعلم والتقنية.

إن الوطن تبنيه سواعد أبنائه. والتعريب من جملة مكاسبه الاستغناء عن كثير من الأطر والأدمغة الأجنبية التي تؤدي عملا محدودا مقابل أجور كبيرة باهضة، أبناءُ الوطن في أشد الحاجة إليها، واقتصاد البلاد متوقف عليها. وقد دلت

التجربة المغربية في حقل التعليم أنه بعد تعريب بعض المواد وبعض الشعب والأقسام، تم الاستغناء عن عدد من الأساتذة الأجانب وتعويضهم بمغاربة قادرين على التعليم باللغتين العربية والفرنسية، دون زيادة أجر مع زيادة في العطاء وإخلاص في النية وبذل سَخِيٍّ، ونصح كريم.

ودع عنك بعد هذا كل ما يقال عن عجز اللغة العربية عن مسايرة التطور، وأن العلم والتقدم لا يكونان إلا بإحدى اللغات الأجنبية، فمثل هذا لا يقول به إلا جاهل أو مغفل أو كسول لا يريد أن يبذل جهدا لتنمية لغته وتطويرها وخدمتها، أو مقلد لكلام غيره يسلم به دون تدبر ولا تأمل، أو يائس من صلاح أمته ويقظتها نفض يديه من كل شيء وسلم بالأمر الواقع، أو رجل جبلت نفسه على الخضوع والخنوع وأمات كل شعور بالعزة، وصَمَّ عن سماع كل نبض حي ينبض به قلبه. ولا عجب، فقد توالت على هذه الأمة نكبات ونكسات جعلت كثيرا من أبنائها يتخلون عنها، أو يخونونها ويتركونها لآلامها [1].

الرباط، 1987/8/29

1) نشر المقال بمجلة (الموقف) ع 3 سنة 1987.

ماذا يخسر المغرب في السوق الأوربية المشتركة ؟[1]

لا شك أن المغرب قد أحس بالضرر الكبير الذي يمسه اقتصاديا وتجاريا بعد انضمام إسبانيا والبرتغال بصفة رسمية إلى مجموعة السوق الأوربية المشتركة. وإذا كان هذا الضرر قد مس أيضا مجموعة أخرى من الدول المتوسطية وغير المتوسطية، فإنه من الأكيد أن خسارة المغرب أكثر وأشد، باعتبار حجم إنتاجه الفلاحي ونوعيته. ومن أجل هذا اتجهت السياسة المغربية منذ مدة نحو إشعار مجموعة السوق الأوربية بهذا الخطر المهدد، ومارست من الضغوط عليها ما كان الواجب يقتضيه، ثم ذهبت إلى أبعد، فرأت أن تفاجىء هذه المجموعة بما لم يكن يخطر لها على بال، وهو تقديم الطلب بالانضمام إليها لحماية الانتاج والاقتصاد الوطنيين.

---

1) نشر بجريدة (العلم) في 1987/2/11 ثم بجريدة (الوحدة الكبرى) عدد 138 في : يوليوز 1987.

لا يجادل أحد في ضرورة البحث عن حل يبعدنا عن الخطر، ولا في ضرورة مفاوضة المجموعة الأوربية والضغط عليها بشتى الوسائل، ولا في كون الانضمام لهذه السوق هو من الحلول التي يمكن التفكير فيها، ولكن الذي يخشى هو أن يكون لهذا الانضمام من الآثار والعواقب ما يجعل ضرره أكثر من نفعه.

فمن المسلم به أن الدول التي تتألف منها مجموعة السوق حاليا، هي عبارة عن كتلة منسجمة فيما بينها من نواح عديدة، وأن ما يربط بعضها ببعض هو أكثر بكثير مما يفرق بينها. فهي منسجمة فيما بينها جغرافيا وتاريخيا وسلاليا وحضاريا وثقافيا واجتماعيا ودينيا. وعلى أساس هذه القاعدة العريضة من الترابط والانسجام، نشأ التفكير جديا في إقامة أوربا الموحدة أو الوحدة الأوربية التي تسير في خطوات وعلى مراحل. وليس مشروع السوق المشتركة إلا مرحلة من هذه المراحل، تلتها بعد ذلك ونتجت عنها خطوات أخرى أهمها مشروع البرلمان الأوربي الذي أصبح اليوم يقوم بدور فعال في تشييد صرح هذه الوحدة. وإلى جانب ذلك هناك معهادات ومواثيق وسياسة موحدة بين هذه الدول في كثير من القطاعات والمجالات إن لم نقل في كل مجال وقطاع. ولا سيما في السياسة الخارجية وفي الاعلام والثقافة والدفاع. وهذا ما نشاهده يوميا

في شكل اجتماعات للتنسيق بين وزراء ومسؤولي كل قطاع على حدة.

ومعنى هذا كله، أن أية دولة جديدة تريد أن تصبح عضوا في المجموعة الأوربية، عليها أن تربط مصالحها بمصالح أوربا، وأن تكيف نفسها بشكل جذري حتى تستطيع التعايش والانسجام معها، وإلا كان صوتها نشازا وسط أصوات هذه السمفونية. وبعبارة أخرى : عليها أن تتقمص الشخصية الأوربية، وأن تشذب وتهذب جبتها حتى تصبح على ذلك المقاس. فالمغرب لو أراد أن يصبح من دول السوق لكان عليه أن يخضع لما تخضع له هذه المجموعة من قيود وشروط وعهود ومواثيق، ولكان عليه أن يدخل على سياسته في الخارجية والاعلام والثقافة والدفاع من التحوير ما يجعله منسجما مع السياسة التي تنهجها وتتفق عليها المجموعة وإلا وجد نفسه في خصام دائم معها وسوء تفاهم مستمر، وفي مقدمة ما قد يطلب منه تعديله كثير من مواقفه تجاه قضايا ومشاكل الشرق الأوسط. وهذا ما قد يؤدي به أحيانا إلى أن يقع في حرج شديد مع أشقائه العرب والمسلمين.

وأما في المجال الثقافي، فقد يكون الأمر الذي يطلب منه أشق وأصعب إذ سيجد أن عليه أن ينهج سياسة ثقافية تجعله

في تفكيره ولغته وتعليمه وعاداته الاجتماعية أقرب إلى الشعوب الأوربية في تفكيرها ولغتها وتعليمها وسلوكها الاجتماعي. وهذا شرط من شروط الانسجام بين مجموعة السوق. ولو نفذه لوجد نفسه بعد حين معزولا عن محيطه العربي الاسلامي الافريقي، فاقدا لهويته الثقافية، متنكرا لماضيه، وفي ذلك يكمن الخطر الحقيقي الذي لا نريد الوقوع في حبائله ذات يوم. ويكفينا أن نستحضر مثال تركيا التي أريد لها في بداية هذا القرن أن تصبح دولة أوربية، وما جرى لها بعد ذلك. إننا لا نريد مقابل حل لمشكل اقتصادي أن نفقد هويتنا وشخصيتنا.

وأحيانا يخيل للمرء أن ما لاحظه طيلة الشهور الماضية من التغيير الذي بدأت ريحه تهب على أجهزة الاعلام الرسمية، بالعودة إلى الفرنسة وتقليص البرامج العربية، وأن ما يسمعه من إشاعات حول الرغبة في التراجع عن تعريب التعليم بعد أن قطعنا فيه أشواطا، يخيل للمرء أن كل ذلك وما صاحبه من الأمور الأخرى، هي مؤشرات على أننا بدأنا بالفعل نفكر في إحداث التكييف الثقافي المطلوب منا شرط أن نقبل في حظيرة المجموعة الأوربية.

ولا أريد أن أقحم نفسي في متاهة البحث عن حلول لمشاكلنا الاقتصادية، فذلك أمر له أهله ورجاله المتخصصون

فيه، ولكن الشيء الذي لامراء فيه، وينبغي ألا يغفل عنه الاقتصاديون وهم يبحثون عن الحلول، أن أي حل لأي مشكل من أي نوع كان ليفترض فيه ألا يؤدي إلى خلق مشاكل أخرى لا حل لها، أو إلى التنازل عن حقوق مقدسة ومكتسبات لا سبيل إلى التفريط فيها مهما كان الثمن. فالاقتصاد حين يختل فيه شيء، فهذا الشيء يمكن إصلاحه وتداركه بالعلاج. ولكن الهوية الثقافية إذا ضاعت فلا يمكن تعويضها، ولا يمكن استبدالها بهوية أخرى، والحل السليم ليس هو تكييف الهوية ومحو الشخصية من أجل الحفاظ على مستوى اقتصادي معين. ليس هو التضحية بما هو ثابت وأصيل في مقابل ما هو عارض ومتحول، بل العكس هو المطلوب، أي تكييف الاقتصاد وتكييف السياسة، وتكييف ظروف الحياة من أجل التمسك بهذا الشيء الثمين الذي لا يعوض. وقد سمعنا في هذا الاتجاه السليم من الحلول والاقتراحات ما نعتقد أن فيه كثيرا من النفع والفائدة : سمعنا مثلا من يقترح البحث عن أسواق جديدة لمنتوجنا الفلاحي تعوضنا عن السوق الأوربية كليا أو جزئنا. وسمعنا من يقترح إحداث تغييرات جذرية على نوعية إنتاجنا الفلاحي حتى لا يبقى هذا الانتاج تحت رحمة السوق الأوربية. وبعضهم اقترح إنشاء سوق عربية مشتركة يتكامل فيها الاقتصاد العربي. وبعضهم نادى بالتعجيل بتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي الكبير لما في هذه الوحدة من حل لمشاكل

البلدان المغاربية المتعددة، ومن جملتها وفي مقدمتها المشاكل الاقتصادية... وهناك حلول واقتراحات أخرى يمكن التفكير فيها دون مساس بهويتنا ودون حاجة إلى الارتماء في أحضان الغرب بشكل يعزلنا عن جذورنا التاريخية ومناخنا الثقافي الذي لا نعيش بدونه، ويبعدنا عن ارتباطاتنا والتزاماتنا وأهدافنا مع الأمة العربية الاسلامية وهي أمتنا التي لا نريد بها بديلا. ﴿وَأَنَّ هذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمةً، واحدةً، وأنا رَبُّكم فاتَّقُونِ﴾ صدق الله العظيم.

الرباط : 1986/11/6

أ إصلاح إداري أم ثورة ثقافية ؟ [1]

يدور الحديث خلال هذه الأيام عن إصلاح الادارة المغربية، وقد قيل في هذا الأمر شيء كثير : قيل عن التلاعب والارتشاء والمحسوبية وقلة الانتاج. وقيل عن التماطل، والتكاسل والتهاون. وقيل عن الضمائر الميتة والاستخفاف بالمسؤولية، وقيل عن التعسف والشطط واستغلال النفوذ، وغير ذلك من الأمور التي يعرفها العوام والخواص، فما علاج هذا الداء ؟

بعضهم يقدم لذلك حلولا جزئية، كسد الثغرات الموجودة في القوانين الحالية، أو تطهير الجهاز القضائي لكي يصبح قادرا على أداء وظيفته بكل نزاهة ومسؤولية فيزول من أذهان الناس كون القانون لم يوجد إلا ليخرق. أو تبسيط المسطرة الادارية لأنه في تداخل المسؤوليات وعدم تحديدها وتعقيد الاجراءات ما يؤدي إلى ضياع حقوق المواطن، أو

1) نشر بجريدة (العلم) بتاريخ 1982/2/20 بعنوان (حول إصلاح الادارة)

إصلاح الأحوال المادية للموظفين والعاملين بالادارة لأن من شأن ذلك أن يبعثهم على الارتياح ويحفزهم على الاخلاص في المهنة.

والواقع أن كل هذه الحلول لا يغني بعضها عن بعض، بيد أنها ولو تضافرت جميعها لن تحسم الأمر حسما نهائيا، فهي لا تعدو أن تكون حلولا إصلاحية لهيكل متداع لن تنفع فيه مثل هذه الاجراءات الانقاذية، ذلك أن المسألة عندي مرتبطة بالتخلف الحضاري والفكري الذي نعيشه. إننا نريد لأنفسنا إدارة راقية نزيهة، ولكن ذلك لا يمكن أن يتم في ظل مجتمع مهترىء. مجتمع لا يربي أبناءه على محاربة الغش والتدليس، وعلى تقدير الواجب والنهوض بالمسؤولية، أو بعبارة إسلامية مجتمع لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر، مجتمع إذا سرق فيه الكبير تحاشاه، وتغاضى عنه، وإذا سرق الصغير عاقبه وتابعه. مجتمع يتباهى فيه الأفراد ويتنافسون بما يملكون من أموال لا بما يملكون من ثقافة وتهذيب وأخلاق. إن الفرد في المجتمعات الراقية يعيش شعورا حقيقيا بالواجب وتقديرا واقعيا للمسؤولية. يتشبع بذلك من محيطه، فيتطبع به حتى يصير جزءا من شخصيته وسلوكه العادي. يتعود على ذلك وينشأ في البيت والمدرسة والشارع والمعمل، يقرؤه في الكتاب ويعيشه في الواقع. أما الفرد منا فهو يعيش عالمين متناقضين من التفكير

والسلوك، عالم الخيال والمثل وهو المسطور في بعض الكتب ــ بالنسبة لمن يقرأ ــ والوصايا والمواعظ، وعالم الحقيقة الفاجع.

كيف تريد إذن للادارة المغربية أن تعيش في عالم المثل وهي جزء من عالم الواقع، بل هي الواقع نفسه ؟ كيف تريد أن تداوي عضوا واحدا في جسم كله مريض متهالك ؟ إن هذا العضو لا يصلح إلا بتطهير سائر البدن. ولا تنصلح الادارة إلا بتطهير المجتمع من عاداته السيئة وأخلاقه التي شوهت سلوكه، ولن يتم ذلك إلا حين يسود العدل والنظام والقانون، وتوفر كل هذه الشروط وقيامها، هو ما يعنيه عندي قيام الثورة الثقافية الحقيقية ونجاحها.

من أين ننتشق الهواء الطيب ؟[1]

قد يصعب على الانسان في غالب الأحيان، أن ينتشق هواء طيبا داخل هذا المعمل الميكانيكي الذي نسميه المجتمع العصري. فمن أين يستطيع جلب الهواء النقي إلى رئتيه، وهو الذي ملأت خياشيمه روائح الغازات، والزيوت المسمومة، وشغلته الطواحين والآلات عن التفكير، وسلبته فرصة الاختيار بين ما هو طيب، وما هو خبيث ؟ لقد ألفت عيناه رؤية السماء الداكنة، والجدران الملطخة بالسواد، وألف الماء الملوث والهواء الموبوء، فلم يعد يحس بحاجة إلى تغيير شيء أصبح الآن يسري في كل شرايينه. وليس التفكير في أحوال البيئة الطبيعية هو الدافع إلى الحديث، فذلك أمر متروك لأهله، ولكن البيئة البشرية، هي كل ما يعنيني.

فلقد أصبح هذا الانسان المخالط للآلة في أغلب وقته، لا يتميز عنها إلا بالقليل من الصفات. وهو بالطبع لا يشبهها

1) نشر بجريدة العلم عدد 9524 بتاريخ : 1976/7/23.

في غزارة الانتاج وسرعته. لأنها متفوقة عليه، ولكنه آلة أو كالآلة، لأنه مزق كل ما يربطه بالآخرين من علاقات روحية وانسانية، مزقه أو زيفه بغشاء من خيوط واهنة قابلة للتمزيق، فلم تعد له أية خصائص أخرى تميزه عنها. وإذا كان الذي يشد الآلة إلى الآلة، هو مسمار ملولب مصنوع من نفس المادة الفولاذية الصلبة، فإن الذي يشد الانسان إلى أخيه الانسان في هذا المعمل الميكانيكي، هو مجرد عصب مريض، تتألف مادته من الخوف، والمنفعة، والطمع، وغيرها من الأشياء التي تؤول لمعدن واحد هو المال أو السلطة. أما تلك الأنسجة الروحية التي قد تسمى في المذاهب والفلسفات بالآدمية والانسانية، أو تدعى بالأخلاق والمثل، فهي لم تعد تؤدي دور الرابطة بين شخص وآخر، أو قل بين آلة وآلة. وفي نطاق هذه العلاقات المادية البحتة، لن تجد من يعير المقاييس الانسانية أي اعتبار، لأن هنالك معايير جديدة تحل محلها وتأخذ دورها في تقويم الأشخاص والأفكار، وفي النظر إلى الأمور على اختلافها. فلن يسألك أحد ما عن قيمة أخلاقك ولا عن مستوى أفكارك ونوع سلوكك، ولكن عن مقدار محصولك من المال، وما تملكه على الناس من سلطة. فالملكية هي كل شيء، والبقاء للأقوى. تلك هي معطيات الحضارة الجديدة التي أنجبتها المعامل ومكاتب المقاولات وأسواق النقد الدولية ومراصد المخابرات... ألا يكون إذن من المفجع لك، أن لا يطمع فيك الصديق إلا

حين يضمن في وجودك منفعة، وألا يحترمك الجار وصاحب الدار إلا بعد أن يتأكد من أنك تحمل عصا الشرطي، أو ورقة سرية، أو تركب سيارة الدولة ؟

وفي هذا المعمل الصاخب بضجيج الآلات والدواليب الذي يمتص الأصوات البشرية ويبددها، لابد وأن يكثر اللصوص والمهربون الذين لا تستطيع كلاب الحراسة العثور على مخابئهم، ولا يجد القانون وسيلة لوضع القيود على أيديهم. وذلك طبيعي، ما دام كل شيء قد تحول إلى مادة قابلة للسرقة والاختلاس، وكل المعاني السامية قد أفرغت من محتواها الحقيقي وتحولت إلى سندات مالية مجهولة الاسم، قابلة للتداول. وكل المثل والقيم أصبحت عملة سائلة مائعة. وقد يقال : إن اللصوص لا يتكاثرون في مجتمع صناعي مادي، ولكنهم يكثرون في المجتمعات الفقيرة، حيث يقل المال، وتنعدم فرص التشغيل، ولكنني هنا لا أعني اللصوص المحترفين المعروفين الذين يكتفون بسرقة الخبز أو ما يمكن مقايضته بلقمة خبز، فهذا النوع من اللصوصية هو وليد الحاجة والضرورة من جهة، وبالامكان علاجه والقضاء عليه من جهة أخرى، ولكن اللصوصية الشنيعة هي التي أوجدها عصرالحضارة، ومجتمع التمدن والصناعة، وما أكثر لصوص هذا العصر وأكثر أصنافهم. فمنهم اللص الذي يستغل سلطته ومركزه الاجتماعي،

ليتقرب الناس إليه بالهدايا والصنائع، واللص الذي يستغل سيارة الخدمة، وبذلة الدولة لمنافعه ومآربه، ومنهم اللص الذي يستغل حال تظلمك وضياع حقك والمأزق الحرج الذي وقعت فيه، فيرتدي بذلة المحامي ليسلبك كل ما تملك من أجل أن يحميك ويدافع عنك. واللص الذي يترقب فرصة تألمك وحال بأسك من الشفاء والحياة فيرتدي بذلة الطبيب ليمتص أغلى دمائك ويجردك من متاعك. ومنهم الكثير من قراصنة الفكر ولصوص القيم والأخلاق، ممن لم يمنحهم الله القدرة على الابداع والخلق، ولم يرزقوا القوة على الاستنباط والاستنتاج. فيكون دورهم هو التسلط على آراء وانتاج الغير، ليعيشوا عليها شأن الحشرات الطفيلية الفتاكة. فهذا ميدان فسيح، يتسابق فيه الناس ليحتال بعضهم على بعض، ميدان للتجارة والمزايدة والمضاربة، كل شيء فيه خاضع لميزان الربح والخسارة. فما الذي يحميك اذن من اللصوص داخل هذا المتجر الواسع ؟ وما الذي يحفظ آدميتك في جوف هذا المعمل الميكانيكي الذي تستحوذ فيه الآلة الصماء على أحاسيس الناس ومشاعرهم ؟ شيء واحد يتصور الناس أنه قد يحمي الانسان من اللصوصية والآلية، في مجتمع عديم الأخلاق، هو أن يصبح بدوره لصا وآلة، عملا بالحكمة المأثورة : (إن لم تكن ذئبا أكلتك الذئاب). وهي حكمة صادرة ـــ لاشك ـــ عن تفكير أناني كل هم صاحبه أن يحمي جلده من مخالب الذئاب الذين يعايشهم ولا رغبة في تغيير هذا المجتمع الغابوي.

نحو ثقافة ديموقراطية وعدالة اجتماعية (1)

هذا المغرب الوطن ! تساقط من عمره الجديد، أكثر من عشرين عاما، صارت أوراقا ذابلة. والاستقلال الذي كان بالأمس حلما، صار اليوم تاريخا، كتابا قرأناه صفحة صفحة، وأعدنا قراءته مرة تلو مرة.

فماذا بعد هذا التراث ؟ ما الذي أضافه الأبناء إلى صنيعة الآباء ؟

لقد تحققت أشياء في مغرب العشرين سنة ولا جدال. ولكن شيئا مهما لم يتحقق، هو نظام العدالة الاجتماعية، وانعدامها هو ما يجعلنا اليوم أشد شبها بمغرب الحماية...

1) نشر بالعلم في : 1976/8/7.

بالأمس كانت في هذا الوطن خيرات وثروات وأموال وصناعات. ولكن ثمارها كانت تؤول لطبقة خاصة، هي طبقة المعمرين الفرنسين والاسبانيين ومن حالفهم وعاضدهم من أعيان المغاربة. واليوم ما يزال المغرب يفيض بالخيرات على أهله، ولكن لفائدة من تجنى ثمارها ؟ إنه لا يكفي استبدال أشخاص بأشخاص وأطر بأخرى. ليقال إننا نمارس حياة (الاستقلال). ونحن الآن نسمع بما يسمى (بناء المغرب الجديد) و(المسيرة الاقتصادية) وهي مناسبة للحديث عما نريده لمغرب الغد، وما نفهمه من كلمة : (بناء).

إننا نتبجح في وسائل الاعلام، بكوننا نملك مخططا اقتصاديا. ولكن قبل ذلك يجب أن نسأل : لفائدة من يهيأ المخطط الاقتصادي ما دمنا لا نملك تنظيما اجتماعيا سليما، قائما على العدالة والتساوي ؟ فإرساء قواعد الاقتصاد الوطني لا يتم ــ ويجب ألا يتم ــ بدون مراعاة جانب المستفيدين من هذا الاقتصاد، وبعبارة أخرى يجب أن يكون بناء هذه القواعد الاقتصادية الجديدة منطلقا من الاجابة عن الأسئلة التالية :

هل نريد تكوين مغرب الخاصة، أم مغرب الكافة ؟ ومغرب الناطحات الشاهقة والمعامل الضخمة، والميادين

الكبرى، لأجل المباهاة والافتخار بأننا نملك ـــ ولا يهمنا من يملك ـــ أم ليصير مردود ذلك كله إلى عامة الناس ؟ إننا بالطبع نريد ما بعد (أم). وإذا كنا نريد ذلك فمن حق الأمة أن تطالب بتغيير النظام الذي يسير عليه بناء الاقتصاد الوطني، ما دام مردود الخيرات والثمرات لا يعود على كافتها بقدر متكافىء أو متقارب، والفرص في اكتساب المال ليست متساوية وطريق الحصول على العمل ليس واحدا. نريد بناء اقتصاديا عاليا ؟ نعم. ونريد تكوين دولة متقدمة ومتحضرة ؟ نعم... فلنغير إذن قواعد النظام الاجتماعي، لنضمن استمرار هذا البناء، ولننقض على الفوارق الطبقية المتباعدة، ولنضع قانونا لتحديد الملكية الفاحشة التي تتعارض مع العدالة الاجتماعية وروح الدين الاسلامي الذي وإن لم يحرم الملكية من حيث هي، فقد حذر من الغنى الفاحش، وأوعد المكتنزين للمال شر عذاب. ولنضرب على أيدي الشفعاء والوسطاء الذين يصلهم الثراء بطرق غير مشروعة. ولنبحث في ذوي الدخل المحدود. من أين جاءهم الثراء السريع ؟... وإلا فما الذي يستفيده الشعب من ناطحات السحاب وناصع البنيان ؟ وماذا يحصله من معامل الذهب والزئبق إذا كان الذي ينوبه منها، هو مجرد حيطان عالية يستظل بها وقت القيلولة، إن هم تركوه يفعل ؟

ذلك هو الاقطاع المالي الذي بدون القضاء عليه، لا تسود عدالة في المجتمع.

وثمة نوع آخر من الاقطاع لا يقل أهمية عن الأول. وهو الاقطاع الفكري الذي يتنافى بدوره مع العدالة الاجتماعية، وهو ذو علاقة وطيدة بالاقطاع المالي، ولا يكاد ينفصم عنه، لأن من يملك الثروة ويحتكرها، يستطيع امتلاك الثقافة واحتكارها، بل هو قادر على فرض نوع خاص من الفكر والثقافة، تماما كما يحدث عندما تملك شركة ما حق إنتاج صناعة من الصناعات الضرورية، فإنها تحتكرها وتفرضها على الأسواق دون مزاحم ولا يجوز لشركة أخرى أن تنازعها في حق ذلك الانتاج.

والذي يحدث في حياتنا اليومية، وتؤيده كثير من الشواهد العينية، أن أبناء الأثرياء هم وحدهم الذين تُفتح في وجوههم فرص التعليم الجيدة، وذلك في أسرع وقت، وبأيسر الوسائل وأحسنها. يتعلمون في أرقى المدارس التي توفر لهم أحدث الطرق وأنجعها، ثم يُدْفَعون دفعا لولوج أكبر الجامعات، وأعظمها شهرة في العالم، وأدقها تخصصا في فنون المعرفة، ويعودون ليجدوا العصبية الطبقية، وقد هيأت لهم أرفع

المناصب وأخطرها، ومن ثم يصبح دورهم هو فرض الفكر الذي تعلموه، وإملاؤه من أعلى معززا بالسلط والقرارات : الفكر الذي تَكَوَّن في بيئة معينة، وتغذى بثقافة مستوردة، ولكنه مفروض على كل حال، ولا يلبث أن يصبح سياسة متبعة وتقليدا متعارفا عليه، لا أحد ينازع فيه، أو يشك في قيمته. إذن هذه الثقافة الاستعمارية التي طردناها من الباب، تفاجئنا اليوم من النافذة. ولكن هذه المرة تعود ولها من الحمية والعصبية ما يثبت وجودها. تعود وهي راكبة ظهر عملاء الفرنسيين والاسبانيين والأمريكيين وغيرهم، كما كان من قبل. وهكذا يضرب الحصار على الثقافة الوطنية الأصيلة، ويضرب الحصار على أبناء الفقراء، فلا هم تعلموا في أرقى المدارس والجامعات، ولا هم استطاعوا فرض آرائهم وأفكارهم. ولكنهم قانعون باليأس يفترس عزائمهم ويبدد مطامحهم، وبالمرارة والخيبة يوقظهما حب الاصلاح والتغيير في أنفسهم.

ولسنا ضد الثقافة الأجنبية من حيث هي ثقافة، ولا ضد الذين يتعلمون في مدارس الغرب الراقية، كيفما كانوا. ولكننا فقط ضد الاحتكار الثقافي الذي يملكه فريق دون فريق، وضد ثقافة النخبة من أبناء الأعيان، لأنها لا تختلف في شيء عن ثقافة أبناء الأعيان في عصر الحماية، أولائك كانوا سندا للاستعمار، وهؤلاء سند لأفكاره، وإقطاعيته. فهل تنتظر الأمة منهم أن

يفرضوا يوما مبدأ التعريب، أو الانسية المغربية. أو الحضارة الاسلامية العربية، وكلها مطالب شعبية عزيزة ؟ كلا ثم كلا. لن يستطيعوا إلا معارضتها ومحاربتها. لأنهم لو أيدوا ذلك ولو بالصمت ـــ وهم أهل عصبية ومال وسلطة ـــ لأيدوا خراب بيوتهم. وهل تنتظر الأمة من هؤلاء أيضا نظاما اقتصاديا يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية، وهم أبناء من، وحفدة من ؟ كلا مرة أخرى... ورغم هذا فلا إصلاح لهذه الأمة إلا بالقضاء على هذين النوعين من الاقطاع.

السلفية [1]

(السلفية) هي لفظ واحد من تلك الألفاظ العديدة التي لاكتها الألسنة في السنوات الأخيرة حتى أخرجتها من مدلولها الحقيقي، وحولتها من شيء إلى ضده : من كلمة بريئة إلى كلمة آثمة.

لقد كانت السلفية وإلى عهد قريب، تعني محاربة العادات الفاسدة التي تحكمت في المجتمع الاسلامي فأبعدته عن جوهر الدين، وحجبت عنه حقائق الاسلام. وكانت تعني جهادا فكريا يقاوم الخرافات والشعوذة والانحراف والتضليل والجهل، ويناضل من أجل أن يحل محل ذلك العلم والوعي.

وكانت السلفية دعوة للعقل والاجتهاد والبحث والتجديد، وتحطيما للاتباعية والتقليد والاتكال والخمول

1) نشر بجريدة العلم بتاريخ 1976/8/27.

والكسل. كانت تعني تحصينا للوطن من أنواع الغزو والاستعمار، وحماية للفرد من الاستلاب الفكري والحضاري. كانت تعني الضمير المتيقظ الحي، والثورة على الأوضاع المتداعية، والتمرد على القيم البالية. كانت تقدما ولم تكن تخلفا. وإصلاحا وليس توقفا أو انتكاسا. موقفا شجاعا وليس تخاذلا وانهيارا. اعتزازا وثباتا وليس انهيارا وعجزا. تحطيما للقيود والأغلال وليس خضوعا لها. كانت تريد أن تجعل من روح الدين قانون المسلمين الأسمى، حتى لا يطغى عليهم جبار، ولا يجور عليهم سلطان، ولا يستبد بهم مخلوق. ولذلك كان السلفيون الحقيقيون في كل مراحل التاريخ هم أصلب الناس في الحق على الباطل، وهم أكثر الناس شعورا بالأمانة وإحساسا بالمسؤولية. ولم يكن كل علماء الاسلام ورجاله سلفيين، لأنهم لم يكونوا جميعهم من هذا الطراز. بل أكثرهم كانوا يجعلون العلم مطية للعيش والحياة السهلة، فوصلوا به إلى شيء من أغراضهم العاجلة. أما الآخرون فكان العلم طريقهم إلى تنوير مجتمعهم، وهو طريق صعب لا قوا فيه أنواع المحن والأذى، فما وهنوا وما ضعفوا. ولقد ارتبط اسم السلفيين في المشرق مع نهاية القرن الماضي بالنهضة الحديثة، والانبعاث الجديد، إذ كانوا روادها. وارتبطت الحركة السلفية بالمغرب خلال النصف الأول من هذا القرن بتاريخ الحركة الوطنية وتاريخ الصراع مع الاستعمار الفكري والاستيطاني. كما ارتبط اسمها

بالنهضة العلمية، والوعي السياسي، والتقدم المادي. كان مفهوم الحركة السلفية إذن على امتداد التاريخ يعني الريادة الوطنية والفكرية والدينية. دائما تحمل اللواء ودائما تتصدر الأحداث.

فماذا جرى بعد ذلك ؟

جاء من تنكر لهذه الحقائق كلها — وفي نفسه غاية — فنسب لهذه الحركة كل تقصير، وأدانها بأكثر مما كان يدينها به الرجعيون والاستعمار نفسه، حين كانت تلاقي منهم ومنه العذاب الأليم. كان السلفيون في زمانهم مقاومين ومجاهدين، فحاكموهم بمقتضى أيديولوجيات لم يكونوا يومنون بها. وبمعايير فكرية لم تكن موجودة إذ ذاك. كان صك الاتهام أكثر حجما من صكوك الكنيسة أيام محاكم التفتيش، بحثوا عن كل شيء يجعلهم في نظر الجيل الحديث متخلفين رجعيين، متزمتين منغلقين، متعصبين وبورجوازيين متعالين... ألا إن الايديولوجية حجاب !

وهكذا صارت تلك الصفحة الناصعة من تاريخنا ملطخة بالسواد، تحوم حولها الشبهات، وهكذا تغير مدلول (السلفية) من ضد إلى ضد، فما عليك إلا أن تبحث عن أضداد كل كلمة قلناها في السلفية سابقا وتجمعها، فتكون هي حصيلة المفهوم الجديد، وإياك أن تخطىء فتذهب مع المفهوم القديم،

فتكون من القدامى، وتكون من الخاسرين.

ترى لماذا نتعمد التنكر لجهود الأسلاف، مع أنها جزء من تاريخنا ؟ ولماذا لا ننصفهم ونعترف بأياديهم عوض أن نكيل لهم الصفعات ؟

حول الصحوة الاسلامية (1)

من العبارات التي تتردد اليوم على كل لسان، وروجتها وسائل الاعلام في السنوات الأخيرة : عبارة (الصحوة الاسلامية) فهي أصلا من إطلاق الصحافة الغربية ثم تلقفها العرب. ولكن المرء حين يعود للبحث في مجال استخدام هذه العبارة بين الشرق والغرب، سيجد أن ليس لها عندهما مدلول واحد، لأن السياق يختلف، والبواعث على استخدامها مختلفة كذلك.

فأما العرب والمسلمون عامة. فإن استعمالهم لها يأتي في سياق التفاؤل بمستقبل الأمتين العربية والاسلامية. وذكرها لا يكون إلا داعيا للاعتزاز بهذا الشعور الذي تيقظ أخيرا، وتنبه بعد غفلة طويلة، حاثا على إحاطة مضمونها بالرعاية والاهتمام. باعثا

1) نشر بجريدة العلم بتاريخ 1982/2/23.

على شيء من الاشفاق على الصحوة خوف أن تزول زوال السحاب. ومشجعا على إفساح الطريق أمام الوعي بحقيقة الاسلام وسمو مراميه ونبل رسالته ؛ وعلى العمل من أجل تطبيق مبادئه وشريعته. الصحوة عندنا ـــ في بلاد المسلمين ـــ تعني بعثا جديدا، ومعانقة حارة لشيء أضعناه فترة ثم ما لبثنا أن شدنا الحنين إليه. فعدنا أكثر حماسا واستعدادا لاحتضانه والتمسك به. ذلك ما فهمناه نحن من تلك العبارة.

أما الغرب فقد فهم شيئا آخر، حين لاحظ حركة غير عادية تدب من جديد في عالم الشرق القديم. لاحظ قتالا عنيفا يدور من أجل الابقاء على روح الاسلام. بل تأكد أن تلك القوة الروحية العظيمة التي تعاونت الكنيسة مع الاستعمار وما صاحبه من أيديولوجيات على تكسيرها، حتى ظن أنها لن تقوم، قد تيقظت لتبدأ الصراع مرة أخرى. وهكذا كان استعمال الغربيين لعبارة (اليقظة) أو (الصحوة) يجري في سياق آخر وهو سياق التخوف والحذر الشديد. والقلق والضجر.

إنهم يخشون من قوة هذا الدين أن تجمع، فصار يفهم من خطابهم نصح وتحذير للكنيسة والصهيونية ولسائر الأنظمة السياسية والفكرية المعادية للاسلام. وصار القلق يُطَعِّم تحليلاتهم على صفحات جرائدهم ووسائلهم الاعلامية.

فيدفعهم ذلك إلى التشنيع على كل حركة أو تيار اسلامي. لا يملكون قدرة على التشويه والتحريف إلا استعملوها بمهارة، مستغلين بعض الأخطاء التي قد يقع في حبائلها هذا الجانب أو ذاك. والقصد من هذا الأمر هو تقديم صورة بشعة لما يسمونه بالتعصب الاسلامي. والعدوانية الاسلامية. يقولون : أي إسلام ينبغي أن يوخذ به ؟ إسلام الخميني أم إسلام السادات ؟ إسلام القذافي أم إسلام عيدي أمين ؟ إسلام الشيعة أم إسلام السنة ؟ إسلام الاخوان المسلمين أم إسلام المعتدلين ؟ إسلام اليمين أم إسلام اليسار ؟ إسلام من يقطع يد السارق أم إسلام المتسامحين ؟ إسلام القرآن أم إسلام العصر الحديث ؟ إسلام الكتب أم إسلام الشارع ؟ إسلام من أطاح برأس علي بوتو أم إسلام من صفى عباس هويدة ؟ إسلام من ؟

فالصحوة عندهم تشكيك كما ترى. وعنف، وشؤم، ودم وخطر مُدَاهِمٌ. والصحوة عندنا بعث، ونهضة، وأمل، وخير...

الغرب المسيحي [1]

حين يلاحظ كثير من الناس حال ما هي عليه المجتمعات الغربية من توجه نحو القيم المادية ــ إذا صح أن المادة لها قيم ــ وإدبار عن كل نازعة روحية ــ ما عدا المشروبات الروحية بالطبع ــ فيصفون هذه المجتمعات بالميوعة والخلاعة والاباحية. وينعتون الروابط القائمة بين أفرادها بكونها روابط واهية، فهي إما فردية متحررة من كل القيود في الكتلة الليبرالية، قائمة على التنافس والتسابق، وإما موجهة توجيها تحكميا ماديا في الكتلة الشيوعية. وحين يتفقون على كون أنظمة الحكم فيها أنظمة لائكية ليس فيها للدين سلطان على الدولة، إذ لا حق للكنيسة في تسيير الحكم، ولا المشاركة فيه ــ على الأقل بطريقة مباشرة ــ حين يلاحظون ذلك وغيره. يقولون ببساطة إن الدين لا قيامة له في تلك المجتمعات ولا وزن له في الحياة العامة والخاصة. ولكني لا أوافق على ذلك تماما. صحيح إن الكنيسة قد تخلت

1) نشر بجريدة العلم بتاريخ 1982/3/9.

منذ زمان عن حشر أنفها في أمور الدولة بطريقة مباشرة. وصحيح كذلك أن الفرد هنالك له كامل الحرية في ألا يستجيب لطقوس الكنيسة وألا يعبأ بوجودها، وأن التحول المادي قد أضعف من تأثيرها على النفوس، وصحيح أيضا كل ما يقال عن مظاهر الانحلال والانحطاط الروحي. إلا أن ذلك في جملته شيء، وكون الحس الديني قد مات نهائيا أو تقريبا في نفوس الأفراد والجماعات شيء آخر. فهذا الحس ما يزال حيا متيقظا مستعدا في كل لحظة لكي يتحول ويترجم إلى سلوك وفعل قويين، ويعمل عمله بطريقة شعورية أو لا شعورية في كثير من جوانب السلوك الاجتماعي والتفكير السياسي؛ تجول في شوارع باريس وأزقته وأنت تنظر إلى اللافتات الصغيرة التي تدلك على أسمائها، وانزل إلى أنفاق (الميترو) الممتدة عروقها في كل مكان وأنت تستعرض أسماء المحطات التي تتوقف عندها، لترى أن أغلبية تلك الأسماء تحمل أعلام القديسين والأولياء المسيحيين. وظاهرة أخرى تبدو لك وأنت تتابع الصحافة الغربية تقرؤها أو تسمعها ، فستلمس فيها رغبة دفينة في التحامل على الاسلام والمسلمين حتى ولو كانت هذه المادة الاعلامية التي بين يديك مدبجة بأقلام غير شيوعية. ولقد أصبحت بولونيا دولة تجري في طاحون المعسكر الشيوعي الشرقي، حتى ظن هذا المعسكر أنه قتل في شعبها كل حنين إلى الدين، ولكنه فوجىء بالحشود الهائلة التي خرجت

لاستقبال البابا جان بول الثاني الذي كان قد خرج هو الآخر من صلب البولونيين. وإذا كانت الصحافة الغربية قد أعطت لتلك الزيارة ما تستحقها من تهويل وتضخيم، فذلك إنما يؤكد ما قلناه قبل قليل... إن الغالبية العظمى لا تمارس طقوس الدين في أوربا، ولكنهم هلعوا هلعا شديدا حين أصيب رئيس الكنيسة ذات يوم برصاصة جارحة. وهاهم اليوم قد تتبعوا بشغف لاحد له رحلة هذا البابا الى ربوع أفريقية، مباركين تحركاته المستمرة، وملاحظين أنه أكثر من سابقيه نشاطا وفعالية، مؤملين فيه أن يكون باعث الدين المسيحي الذي طالما انتظروه. أما إسبانيا فلعل سلطان الكنيسة فيها أكثر من سلطان الكنائس الأخرى. وتأثير الدين هنالك أكثر وضوحا من أي مكان آخر في أوربا.

وقد تجد من أبناء الغرب من هو واغل في الالحاد إلى أقصى الحدود، ولكنه مع ذلك لا يستطيع أن يتخلص من عاطفته نحو الدين مهما حاول وتكلف، لأن اللغة التي يتكملها هي نفسها لغة نشأت في أحضان الكنيسة، فاكتسبت منها ما لا يستطيع محوه إلا إذا اختلق لغة جديدة، ولأن الحضارة التي ورثها وعاش في أحضانها هي حضارة كنسية. لا يستطيع أن يضرب صفحا عنها، إلا إذا استطاع أن يخرج نفسه من سياق التاريخ.

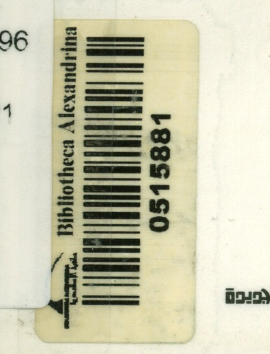
ذلك هو ما خفي من الواقع. أما نحن فلا نرى إلا ما
كان ظاهرا منه براقا.

المحتوى



صدر للمؤلف

- قراءات في أدب الصباغ
  دار الثقافة (البيضاء) 1977
- الموت في قرية رمادية (شعر)
  مطبعة الرسالة (الرباط) 1980
- أبو علي القالي وأثره في الدراسات الأدبية
  واللغوية بالأندلس ـــ فضالة 1983
- ديوان علال الفاسي (الجزء الأول) ـــ تحقيق
  مطبعة الرسالة (الرباط) 1983
- المعجم العربي بالأندلس
  (دار المعارف الجديدة) ـــ الرباط 1984
- مفردات ابن الخطيب (تحقيق) ـــ منشورات عكاظ ـــ
  الرباط 1988
- هو الذي رأى (نحو سياسة ثقافية جديدة)
  منشورات عكاظ ـــ الرباط 1988
- التعريف بابن الطيب الشرقي
  منشورات عكاظ ـــ الرباط 1988
- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي
  منشورات عكاظ ـــ الرباط 1988



مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء